العدد ١٥ نيسان ٢٠٠٣

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين

نشرة الكترونية شهرية – ترسل الى الأعضاء

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال مع الجمعية على: هاتف ٥٦٧٦٥٢٢/٥٦٩٨٢٨٢ ٦ ٩٦٢ فاكس ٥٦٧٦٥٢٣ ٦ ٩٦٢ بريد الكتروني info@ascasociety.org موقع الكتروني www.ascasociety.org

For more information contact the society at: TEL (962-6) 5676522/5698282 FAX (962-6) 5676523 EMAIL info@ascasociety.org WEBSITE www.ascasociety.org

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين

جمعية مهنية عربية تهدف إلى إرساء معايير المحاسبة والتدقيق والسلوك وإلى بناء القدرات من خلال برامج التعليم والإمتحانات والتأهيل المعترف بها دوليا.

Arab Society of Certified Accountants (ASCA)

A regional professional society dedicated to the promotion of the highest accounting, auditing and ethical standards and to capacity building through the institution of globally recognized educational and examination qualification programs.

أخبار المجمع

دورات تأهيلية

طلبة جدد

مصطلحات تهم مراجع الحسابات

الجزء الثالث والأخير

الرقابة المالية في موقع المراقِب وموقع المراقَب دراسة تطبيقية في ديوان المحاسبة الأردني

المنتجات المشتركة والمنتجات الجانبية

ربحية العملاء

Customers Profitability

ما هي .. وكيفية تحليلها !!

أخبار المجمع

١. صدر قرار بتاريخ ٢٠٠٣/٤/١٠ عن الأستاذ رئيس مجلس الإدارة حفظه الله نصـه(يكون محمد مصطفى قاسم المدير التنفيذي للمجمع العربي للمحاسبين القانونيين من كافة الوجوه).

٢. تم عقد اتفاقية تعاون على التأهيل بين المجمع العربي للمحاسبين القانونيين وجامعة القدس المفتوحة فرع طولكرم الأمر الذي انبثق عنه افتتاح مركز امتحانات للمجمع في مقر الجامعة بمدينة طولكرم / فلسطين.

٣. تم وضع برنامج امتحانات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين لدورة تشرين الثاني (نوفمبر) على موقع المجمع على شبكة الإنترنت خلال الأيام ٢٩و١١/٣٠ و١و٢/١٢/٢٠٠٣ .

٤. تدرس إدارة المجمع مع الجهات ذوات الاختصاص مشروع وضع امتحانات المجمع على شبكة الإنترنت وسيقوم المدير التنفيذي للمجمع برفع تقرير إلى مجلس الإدارة لإطلاعه على المشروع تمهيدا لإقراره في الإجتماع القادم لمجلس الإدارة.

٥. أفادت إدارة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين بأنه يجري الآن العمل على إنجاز الطبعة الثانية من كتب المنهاج الدراسي الخاصة بالمجمع وسيتم إنجازها في غضون شهر بإذن الله.

٦. تم إدخال قوانين التجارة والشركات والضرائب لعدد تسعة بلدان عربية على موقع المجمع على شبكة الإنترنت وهذه البلدان هي: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية اليمنية، وسلطنة عمان، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، وجمهورية مصر العربية ، والجمهورية التونسية.

وسيتم بعون الله إدخال قوانين باقي الدول العربية على موقع المجمع في وقت لاحق تعميما للفائدة على الطلبة الذين سيجلسون لامتحانات المجمع في دورة تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠٠٣ وما بعدها.

دورات تأهيلية

تقيم الجامعات التي ترتبط بإتفاق تعاون مع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين في بلدان العالم العربي دورات تأهيلية وتحضيرية للطلبة المسجلين للإمتحانات وذلك لشرح المواد الدراسية لهم ووضعهم في جو الإمتحان.
فقد وصل إلى إدارة المجمع الإعلان التالي من معهد الإدارة المتقدمة التابع للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا في الإسكندرية بخصوص الدورة التأهيلية السنوية التي يعقدها المعهد التابع للأكاديمية للطلبة المسجلين لإمتحانات المجمع والذي نورد نصه بعد هذه الرسالة:

عمان في: ٢٠٠٣/٥/٢٠
الرقـم : ٢٠٠٣/٩٤٨

الأستاذ/ المحترم

الموضوع: الدورة التأهيلية لامتحانات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (نوفمبر) ٢٠٠٣

تحية طيبة وبعد،،، نعلمكم بأن الدورة التأهيلية السنوية المقرر عقدها لدى معهد الإدارة المتقدمة في الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا في الإسكندرية ستعقد بإذن الله خلال المدة من ٩/٢٧/ ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٣/١٠/٢٣ علما بان رسوم المشاركة في الدورة هي (١٦٠٠) دولار أمريكي ترسل بموجب شيك مع قسيمة الاشتراك في الدورة باسم (معهد الإدارة المتقدمة/ الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا).

علما بأن المعهد يوفر سكن للمشاركين في فندق الأكاديمية بالأسعار المدعومة لطلبتها بواقع (٣٠) دولار في الليلة مبيت فقط على ان يتم اخطار المعهد قبل السفر للحجز مسبقا.

وسيتم إعفاء الأشخاص الذين يحضرون دورة التأهيل في الإسكندرية من مبلغ (٢٧٥) مائتين وخمسة وسبعين دولارا أمريكيا مقابل إصدار شهادة (ACPA) ... ونرفق لكم نص رسالة موجهة من معهد الإدارة المتقدمة إلى الطلبة الراغبين في الاشتراك بالدورة .

راجين الاطلاع عليها وتعبئة القسيمة المرفقة مع الشيك وإرسالهما إلى معهد الإدارة المتقدمة في الإسكندرية على العنوان المبين في القسيمة صفحة (٣) .

مع تمنياتنا لكم بالنجاح،،،

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

محمد مصطفى قاسم
المدير التنفيذي للمجمع

الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

ARAB ACADEMY FOR SCIENCE AND TECHNOLOGY AND MARITIME TRANSPORT

معهد الادارة المتقدمة

التاريخ : / / ٢٠٠٣
الاستاذ / المحترم

الموضوع / دورة التأهيل لإمتحانات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (نوفمبر٢٠٠٣)

تحية طيبة وبعد ؛؛؛

ايماء الى خطاب المجمع العربي للمحاسبين القانونيين لكم بشأن دورة التأهيل لإمتحانات المجمع العربي والمقرر إقامتها بمعرفتنا – معهد الإدارة المتقدمة – الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – جامعة الدول العربية .
يسرنا إيضاح المعلومات التالية عن الدورة :

١. مدة الدورة (٢٧يوم) تبدأ من ٩/٢٧ /٢٠٠٣ – ١٠/٢٣ /٢٠٠٣ .
٢. تتضمن الدورة برنامجا كاملا للمحاضرات من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وسيتم إعداد جدول لها يوزع مع نشرة إدارية عند بدء الدورة وتتيح للحضور فهما كاملا لمواد المنهج ويمنح الطلبة الذين يجتازون الامتحان بنجاح " **شهادة محاسب عربي مهني معتمد ACPA**" تصدر عن الأكاديمية والمجمع وعليها شعار جامعة الدول العربية والمجمع العربي للمحاسبين القانونيين وموقعة من ممثلي الهيئتين .
٣. رسوم الدورة المقررة تبلغ (١٦٠٠ دولار أمريكي) تسدد بشيك مصرفي يرفق مع قسيمة الإشتراك .
٤. رسوم الإقامة – لمن يرغب – بفندق الأكاديمية بالأسعار المدعومة لطلبتها (مبيت فقط).

ويتم إخطارنا للحجز وتتم المحاسبة بالفندق بواقع ($٣٠ في الليلة) .

٥. يعفى الأشخاص الذين يحضرون دورة التأهيل بالكامل في الإسكندرية من مبلغ ($ ٢٧٥) مائتان وخمسة وسبعون دولارا أمريكيا مقابل إصدار شهادة (ACPA)

٦. سيتم التجمع بمعهد الإدارة المتقدمة (الأكاديمية) بميامي مساء يوم الجمعة ٩/٢٦/ ٢٠٠٣ للإستقبال وترتيب الأعمال الإدارية وإيضاح كافة الخدمات الإدارية الأخرى المتاحة لمشتركي الدورة .

٧. آخر موعد لتلقى طلبات ورسوم الإشتراك والتسجيل بالدورة ٢٠٠٣/٩/١ .

* يسرنا تلقى قسيمة الإشتراك للتسجيل مرفقه بشيك مصرفي باسم معهد الإدارة المتقدمة – الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، ص.ب ١٠٢٩ الإسكندرية بالرسوم المقررة وقدرها ($١٦٠٠) مع الإخطار بما يفيد رغبتكم في ترتيب الإقامة (المبيت)على حسابكم بالأكاديمية حسب ما هو موضح بالبند – ٤ لعمل إجراءات الحجز اللازمة .

نأمل سرعة تلقى قسيمة الإشتراك لإتخاذ إجراءات التسجيل بالدورة علما بأن آخر موعد لتلقى الطلبات يوم ٢٠٠٣/٩/١.

وتفضلوا بقبول خالص التحية والتقدير ؛؛؛

إيضاح : لمزيد من الإستفسار السريع
أ.د ./ محمد صالح الحناوي
تليفاكس : ٥٤٨٩٧٦٤ – ٠٣
عميد معهد الإدارة المتقدمة
تليفون : ٥٤٨٩٧٦٣ –٠٣ / ٣/ ٠١٠/١٦٣٣١٧٢

قسيمة إشتراك

أرغب بالتسجيل في الدورة التأهيلية الخاصة للحصول على لقب (محاسب عربي مهني معتمد ACPA)

مسلسل	البيـــان		الرسوم بالدولار الامريكي
(١)	* جميع المواد	٨ مقررات	١٦٠٠ دولار أمريكي
(٢)	* مواد سيتم دراستها	* المعرفة التنظيمية والمعرفة بالأعمال (١)	٢٢٥ دولار أمريكي
		* المعرفة التنظيمية والمعرفة بالأعمال (٢)	٢٢٥ دولار أمريكي
		* المحاسبة والمعرفة المتعلقة بالمحاسبة (١)	٢٢٥ دولار أمريكي
		* المحاسبة والمعرفة المتعلقة بالمحاسبة (٢)	٢٢٥ دولار أمريكي
		* قانون وضرائب	٢٢٥ دولار أمريكي
		* التدقيق	٢٢٥ دولار أمريكي
		* تقنية المعلومات	٢٢٥ دولار أمريكي
		* لغة إنجليزية	٢٢٥ دولار أمريكي
الرسوم المسددة طبقا للبند (٢)			دولار أمريكي

* مرفق طيه شيك مصرفي بمبلغ ( ) دولار أمريكي.
* تم تحويل مبلغ ( ) دولار أمريكي على حساب معهد الإدارة المتقدمة رقم : ٦٤٩٦٠ بنك القاهرة – فرع صلاح سالم .

الاسم:.....الجنسية .....
العنوان:ص.ب .....الرمز البريدي:.....المدينة:.....الدولة:.....
هاتف :.....فاكس رقم:.....
التوقيع:.....

جميع الشيكات تكون مدفوعة لأمر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – معهد الإدارة المتقدمة وترسل مع هذه القسيمة الى العنوان المبين أدناه :

عنوان المراسلة

الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – معهد الإدارة المتقدمة
ميامي – شارع مصطفى النحاس
ص.ب (١٠٢٩) الإسكندرية
هاتف ٥٤٨٩٧٦٣ (٢٠٣) – تليفاكس ٥٤٨٩٧٦٤ (٢٠٣)
الإسكندرية – جمهورية مصر العربية

* لمزيد من المعلومات يرجى الإتصال بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري في الإسكندرية .

كما وصل الى إدارة المجمع من الجامعة الإسلامية في غزة الإعلان التالي عن عقد دورة تأهيلية للطلبة المسجلين لإمتحانات المجمع لدورة إمتحانات تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٣ هذا نصه:

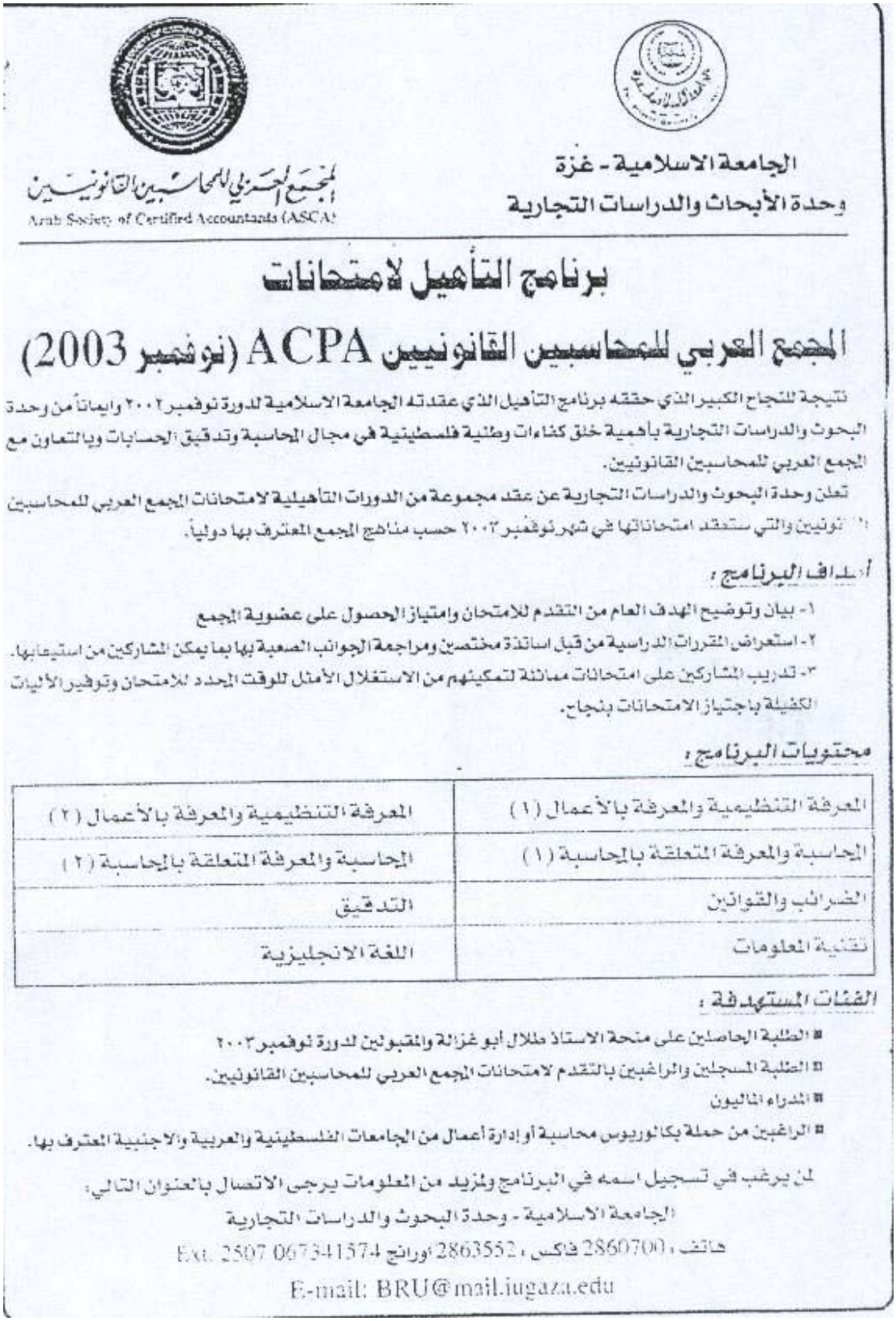

الجامعة الاسلامية - غزة
وحدة الأبحاث والدراسات التجارية

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين
Arab Society of Certified Accountants (ASCA)

برنامج التأهيل لامتحانات

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ACPA (نوفمبر 2003)

نتيجة للنجاح الكبير الذي حققه برنامج التأهيل الذي عقدته الجامعة الاسلامية لدورة نوفمبر ٢٠٠٢ وايماناً من وحدة البحوث والدراسات التجارية بأهمية خلق كفاءات وطنية فلسطينية في مجال المحاسبة وتدقيق الحسابات وبالتعاون مع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.

تعلن وحدة البحوث والدراسات التجارية عن عقد مجموعة من الدورات التأهيلية لامتحانات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين والتي ستعقد امتحاناتها في شهر نوفمبر ٢٠٠٣ حسب مناهج المجمع المعترف بها دولياً.

أهداف البرنامج:

١- بيان وتوضيح الهدف العام من التقدم للامتحان وامتياز الحصول على عضوية المجمع
٢- استعراض المقررات الدراسية من قبل اساتذة مختصين ومراجعة الجوانب الصعبة بها بما يمكن المشاركين من استيعابها.
٣- تدريب المشاركين على امتحانات مماثلة لتمكينهم من الاستغلال الأمثل للوقت المحدد للامتحان وتوفير الآليات الكفيلة باجتياز الامتحانات بنجاح.

محتويات البرنامج:

المعرفة التنظيمية والمعرفة بالأعمال (١)	المعرفة التنظيمية والمعرفة بالأعمال (٢)
المحاسبة والمعرفة المتعلقة بالمحاسبة (١)	المحاسبة والمعرفة المتعلقة بالمحاسبة (٢)
الضرائب والقوانين	التدقيق
تقنية المعلومات	اللغة الانجليزية

الفئات المستهدفة:

- الطلبة الحاصلين على منحة الاستاذ طلال ابو غزالة والمقبولين لدورة نوفمبر ٢٠٠٣
- الطلبة المسجلين والراغبين بالتقدم لامتحانات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
- الندماء التاليون
- الراغبين من حملة بكالوريوس محاسبة أو إدارة أعمال من الجامعات الفلسطينية والعربية والاجنبية المعترف بها.

لمن يرغب في تسجيل اسمه في البرنامج ولمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

الجامعة الاسلامية - وحدة البحوث والدراسات التجارية
هاتف ٢٨٦٠٧٠٠، فاكس ٢٨٦٣٥٥٢، اورانج 2507 067341574 Ext.
E-mail: BRU@mail.iugaza.edu

كما وصل الى إدارة المجمع الإعلان التالي من جامعة القدس المفتوحة عن عقد دورة تاهلية للطلبة المسجلين لإمتحانات دورة ٢٠٠٣ هذا نصه:

جامعة القدس المفتوحة
مركز التعليم المستمر وخدمة المجتمع

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين

(٣٣) ٥/٢٦٤

اعـــلان

دورة تأهيل لامتحان المحاسب القانوني العربي ACPA

في محافظة بيت لحم

يسر جامعة القدس المفتوحة ان تعلن عن الاتفاق بينها وبين المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، على فتح مركز امتحانات في مقر الجامعة في بيت لحم ابتداء من هذا العام، ونظراً لحاجة محافظة بيت لحم بشكل خاص وفلسطين بشكل عام الى حملة المؤهلات المحاسبية المهنية والتي تمكنهم من العمل في المؤسسات الخاصة والعامة بالمناصب العليا او انشاء مؤسسات محاسبية خاصة قادرة ومؤهلة لعمل الدراسات المالية وتقديم الاستشارات المالية والادارية الصحيحة، فقد تقرر عقد دورة تأهيلية بمعدل (٢٦١) ساعة تعليمية وتدريبية لتأهيل المشاركين في هذه الدورة للجلوس لامتحانات هذا العام والتي من المقرر ان تعقد في شهر أيلول ٢٠٠٣م.

تعقد الدورة التأهيلية في مقر جامعة القدس المفتوحة/بيت لحم، حسب البرنامج الموضوع لدى الجامعة والذي يشمل المواضيع التعليمية والتدريبية التالية:

الموضوع	عدد الساعات	الرسوم
الاقتصاد	١٢	٤٨ دولار
الاحصاء	١٨	٧٢ دولار
المهام والممارسات الادارية	١٢	٤٨ دولار
ادارة واستراتيجية العمليات	١٥	٦٠ دولار
المحاسبة الادارية	٣٢	١٢٨ دولار
تمويل الاعمال والادارة المالية	٣٠	١٢٠ دولار
المحاسبة الاساسية واعداد البيانات المالية	٢١	٨٤ دولار
ممارسات المحاسبة المالية المتقدمة	٣٠	١٢٠ دولار
مبادىء التقارير المالية المتقدمة	٣٠	١٢٠ دولار
المبادىء الاساسية للتدقيق	٢٠	٨٠ دولار
مفاهيم التدقيق المتقدمة	٢٠	٨٠ دولار
تقنية المعلومات	٢١	٨٤ دولار

- بداية الدوام: ٢٠٠٣/٦/١٥
- نهاية الدوام: ٢٠٠٣/٩/١
- ساعات الدوام: من الساعة (٣-٧)
- مكان انعقاد الدورة: جامعة القدس المفتوحة - بيت لحم
- مكان التسجيل: مقر الجامعة - بيت لحم
- للاستفسار: منسق التعليم المستمر/السيد اسماعيل الافندي

تلفون: ٠٢-٢٧٤٧٨٠٨، ٠٢-٢٧٤٧٣٨٧ فاكس: ٠٢-٢٧٤٧٣٨٨

- ملاحظة (١): يمكن التسجيل لكل مادة/موضوع على انفراد بالاسعار المعلنة، كما يتم التسجيل لجميع المواضيع بمبلغ (٦٥٠) دولار فقط.
- ملاحظة (٢): يمنح المشارك شهادة صادرة عن مركز التعليم المستمر في جامعة القدس المفتوحة عند انتهاء الدورة.

تسجيل طلبة جدد

أفادت إدارة المجمع بان أعدادا من الطلبة الجدد قد سجلوا لإمتحانات المجمع من سبعة بلدان عربية هي:جمهورية مصر العربية،المملكة العربية السعودية،الجمهورية العربية السورية،جمهورية السودان،المملكة الأردنية الهاشمية،الجمهورية اليمنية،فلسطين وفيما يلي أسماءهم:

محمد أحمد توفيق
سامر عبد الجبار طه
محمد عبد الحفيظ حامد
رائد أحمد أبو عيد
عمرو أحمد يوسف
خالد وليد امريش
محمد محمد دياب
سامر محمد قوقاس
رؤى محمد باناجه
سعيد محمد قوقاس
وفاء حسن الجدوع
سناء محمود علاوي
غالية محمد عجاج
عبير خالد بيراوي
خالد سيد سيد
علام حسن علي
مراد جمال أيوب
سامر علي الظروف
مار عوني الصوص
سليمان الحاج حرب
حسن علي الزهراني
راتب طاهر عطية
نبيل هزاع سعيد
رائد أحمد أبو زيد
أشرف سمير الحسيني
خليل سليمان غبيش
أمين شعبان أصرف
خليل إياد أبو سير
إبراهيم قاسم الدم
حسام علمية
إياد حسين سلمان
أيمن محمد حجة
أحمد صالح إبسيسه
جهاد ماجد عابد
تيسير محمود شهاب
جهاد حسن عبد الحق
محمد رأفت القبج
بلال محمد أبو حجلة
محمد علي كرسوع
سامر عثمان مرعي

أحمد سعيد مكاوي
سامر إبراهيم قاسم
عايد غالب إفتيح
زياد رايق عودة
عماد محمود شنار
رشاد ناصر
جمال أحمد غزال
محمود أحمد سويطي
لينا محمد قصراوي
مصطفى أحمد الديراوية
دلال إبراهيم برقاوي
مهند زهدي الطويل
أحمد عباس حسن
وسيم صلاح الأشقر
خالد جبران الرجوب
يوسف يوسف الزعبي
بشار مرتضى حطاب
إبراهيم عبدالله شماسنة
انعام أحمد نواره
أحمد عمر الكبيجي
أحمد عبد القادر عبد الهادي
أريج عبد الفتاح البايض
أمين إبراهيم أبو شيخة
سعد عبد الرحمن شلهوب
نور عبد المجيد منصور
فادي عزام الدويك
محمد فايق صالح
رسلان عبد الله عطياني
كلثوم محمود الفلكي
عدي عبد أبو ريحان
محمد صادق بداد
فارس عقاب مبارك
محمد عودة عواد
"محمد خليل" التميمي
عمر محمد بداد
ناصر محمد باكير
محمد يعقوب اسكافي
عواد كامل حمدان
محمد زياد شومان
صفا فايز عبد الكامل
مروان خليل سدر

عاكف أحمد حموضه
مصطفى محمد عنبر
صدقي صالح إبسيسه
منذر أحمد زيدان
عبد الرحيم محمود الفلكي
مهند طلال بليه
عبد الرحمن محمود قوقاس
نضال فالح محمد
عامر نعيم التميمي
نظمي توفيق عودة
الإتحاد نظام فراح
نعمان مصطفى جوابرة
نادية يوسف فراح
ماجد أنيس بصلات
سلمان محمد الفراجين
مؤيد محمود عودة
خليل محمد خليل
فهد محمد طنينة
شاكر وليد عودة
فادي عدنان الداود
نائل محمد سعادة
.عنان مروان السامري
عمر إبراهيم خريشه
جمال نعيم الجولاني
سماح حسني خلف
سميح محمد السويطي
صلاح عمر علوش
عبد الرحيم أبو زايدة
عبد اللطيف أحمد النجار
عدنان نمر عنق
علي عليان عبد المحسن
عمير ممدوح النابلسي
إبتسام حسن فرحات
باسم بسام الشوا
شادي ربحي الشريف
وليد فوزي أبو كويك
رائد علي حسين
رولا علي غيث
خنساء فوزي أبو سارة
أميمة محمد أبو عواد

مصطلحات تهم مراجع الحسابات

الجزء الثالث

كمال فتحي عبد اللطيف عبد الفتاح
عضو المجمع العربي للمحاسبين القانونين
عضو جمعية الضرائب المصرية

تناولنا في الجزئين السابقين اثني عشر مجموعة مقسمة طبقا للموضوع الذي يخصها ونتناول في هذا الجزء مجموعة أخرى وأخيرة وبذلك نكون قد مررنا على المصطلحات المتعلقة بالمراجعة ليست بالطبع على سبيل الحصر لأننا لن نستطيع ذلك ولكن تناولنا أهمها وعلى من يريد المزيد من المصطلحات عليه بالبحث وسوف يجد المزيد.

المجموعة الثالثة عشر:المدينين

أهداف مراجعة المدينين: هي الأهداف التي يستخدمها المراجع في تحديد أدلة المراجعة المناسبة لرصيد المدينين.

ميزان المراجعة الزمني للمدينين: قائمة بالأرصدة في الملف الرئيسي للمدينين في تاريخ إعداد الميزانية تقسم طبقا للفترة الزمنية المستغرقة بين تاريخ البيع وتاريخ إعداد الميزانية.

الإجراءات البديلة: متابعة للمصادقات الإيجابية التي لم يتم تسلم رد عنها من المدين مع استخدام أدلة أخرى لتحديد ما إذا كانت المستحقات المسجلة موجودة فعلا وقابله للتحصيل.

نموذج المصادقة الخالي: خطاب يتم توجيهه إلى المدين يطلب فيه كتابة الرصيد الخاص بالحساب المدين ويعد هذا الخطاب أحد صور المصادقة الايجابية.

أخطاء الفاصل الزمني: الأخطاء التي تقع كنتيجة لتسجيل العمليات المالية التي تخص الفترة الحالية في الفترة التالية أو نتيجة تسجيل العمليات المالية التي تخص الفترة التالية بالفترة الحالية.

المصادقة السلبية: خطاب يتم توجيهه إلى المدين يطلب منه فيه أن يتم الرد فقط في حالة وجود اختلاف مع قيمة الرصيد المذكورة في الخطاب.

المصادقة الإيجابية: خطاب يتم توجيهه إلى المدين يطلب منه فيه أن يوضح بشكل مباشر في الخطاب ما إذا كان الرصيد المذكور صحيح أم لا وفي حالة عدم صحة الرصيد يطلب منه تحديد القيمة الصحيحة.

القيمة القابلة للتحقق: قيمة الأرصدة المستحقة من المدينين التي سيتم تحصيلها في النهاية.

الفرق الزمني عند مصادقة المدينين: فرق يقوم المدين بالتقرير عنه ويمكن تحديد سبب وجود فرق زمني بين دفاتر العميل ودفاتر المدين وبالتالي لا يمثل خطأ.

المجموعة الرابعة عشر:معاينة المراجعة

الخطر الذي يمكن قبوله للقبول غير الصحيح: هو الخطر الذي يرغب المراجع في تحمله لقبول الرصيد على انه صحيح عندما يساوي التحريف المحتمل أو القبول به أو يزيد عنه.

الخطر الذي يمكن قبوله للرفض غير الصحيح: الخطر الذي يرغب المراجع في تحمله لرفض الرصيد باعتباره غير صحيح عندما لا يوجد به تحريف يتسم بالأهمية النسبية.

تقدير الفرق: احد طرق معاينة المتغيرات يقوم فيها المراجع بتقدير التحريف بالمجتمع عن طريق ضرب متوسط التحريف بالعينة في إجمالي عدد العناصر بالمجتمع وأيضا حساب خطر العينة.

حدود التحريف(الانحراف): تقدير للزيادات والتخفيضات الأكثر احتمالا في المجتمع عند مستوى معين من الخطر الذي يمكن قبوله للقبول غير الصحيح باستخدام معاينة الوحدة النقدية.

معاينة الوحدة النقدية: احد طرق المعاينة الإحصائية التي توفر الحدين الأعلى والأدنى للتحريف عن طريق التعبير بالقيم النقدية.

تقدير المتوسط للوحدة: احد طرق معاينة المتغيرات التي يتم من خلالها قيام المراجع بتقدير القيمة التي يتم مراجعتها في المجتمع عن طريق ضرب متوسط القيمة التي يتم مراجعتها بالعينة في حجم المجتمع وأيضا حساب خطر المعاينة.

التقدير بنقطة: طريقه للتصوير من العينة إلى المجتمع لتقدير التحريف بالمجتمع ويتم ذلك بافتراض أن التحريفات بالمجتمع الذي لم يتم مراجعتة تتناسب مع التحريفات المكتشفة بالعينة

الاستنتاج الإحصائي:عملية حساب إحصائية يتوصل المراجع إليها من نتائج العينة بناء على معرفة توزيعات المعاينة.
الطبقية: طريقة للمعاينة يتم فيها تقسيم العناصر بالمجتمع الإجمالي إلى مجتمعين أو أكثر يتم الاختبار الإحصائي في كل مجتمع منها بشكل مستقل.

المجموعة الخامسة عشر : مراجعة النظم الإلكترونية

أساليب الرقابة على التطبيقات: هي الرقابة التي ترتبط باستخدام خاص لنظام التشغيل الإلكتروني للبيانات مثل تشغيل المبيعات و النقدية المحصلة.
المراجعة حول الحاسب الالكتروني: إجراء المراجعة بدون اختبار للرقابة على التشغيل الالكتروني للبيانات لدى العميل ويعد ذلك أمرا مقبولا إذا تمكن المراجع من التوصل إلى المستندات الأصلية وقائمة تفصيلية للمخرجات في شكل قابل للقراءة.
قائمة الأخطاء: تشمل عرض للأخطاء الفعلية التي يقرر عنها نظام التشغيل الالكتروني للبيانات.
أساليب الرقابة العامة على التشغيل الالكتروني للبيانات: أنواع الرقابة التي ترتبط بكافة أجزاء نظام التشغيل الالكتروني للبيانات.
برامج المراجعة العامة بالحاسب الالكتروني: برامج للحاسب الالكتروني توفر إمكانية جيدة لاسترجاع البيانات – معالجة البيانات – وإمكانيات للتقرير يتم تكليفها لمقابلة الاحتياجات الخاصة بالمراجعين.
أساليب الرقابة على الحاسب الالكتروني: تتمثل في الرقابة الموجودة فعلا في تصميم جهاز الحاسب الالكتروني للتشغيل الالكتروني للبيانات والتي تم وضعها من خلال مصنع الحاسب الالكتروني حتى لاتحدث أخطاء.
أساليب الرقابة على المدخلات :أنواع الرقابة مثل :الترخيص بالمستندات ،التوثيق الملائم، التشخيص من خلال الفحص والتي يتم تصميمها للتأكد من أن المعلومات التي يتم تشغيلها بواسطة الحاسب تتسم بالصحة والاكتمال والدقة.
الحاسبات الشخصيه المعاونة في المراجعة: استخدام الحاسب الشخصي بواسطة المراجع لتنفيذ الوظائف المختلفة للمراجعة ويشمل ذلك تطبيقات برامج المراجعة العامة،حساب الإجراءات التحليلية، إعداد أوراق العمل للمراجع، الحفاظ على موازنات المراجعة.
أساليب الرقابة على المخرجات: أنواع للرقابة مثل فحص منطقية البيانات يتم تصميمها للتأكد من أن البيانات التي يتم استخراجها من الحاسب تتسم بالصحة والدقة والاكتمال وانه يتم توزيعها فقط على الأشخاص المرخص لهم.

المجموعة السادسة عشر :مراجعة الأجور والمرتبات

الأجور المستحقة: اثبات للالتزامات المرتبطة بالأجور وتشمل كل من المرتبات والأجور المستحقة،العمولات المستحقة، العلاوات المستحقة، المنافع المستحقة، وضرائب الأجور المستحقة.
قسم الأجور والأفراد: دائرة للعملية المالية التي تبدأ بتعيين الفرد وتتضمن الحصول على والمحاسبة عن الخدمات التي يقدمها العاملون وتنتهي بدفع الأجر إلى العاملين في مقابل الخدمات المؤداه ودفع المبالغ المستقطعة كضرائب مستحقة على الأجور ومنافع إلى كل من الحكومة وغيرها من الجهات.
الملف الرئيسي للأجور: ملف للحاسب يتم فيه تسجيل كل عملية مالية للأجور لكل عامل والاحتفاظ بإجمالي الأجور المدفوعة للعامل والبيانات المرتبطة منذ التعيين حتى الآن.
الاقرار عن ضريبة الأجور: نموذج ضريبي يقدمه رب العمل إلى السلطات على المستوى المحلي حتى يمكن دفع الضرائب المحجوزة من الأجور والضرائب التي تخص رب العمل.
سجلات الأفراد: سجل يتضمن بيانات تتعلق بتاريخ التعين،فحوص الأفراد ، الإستقطاعات، تقييم الأداء وإنهاء العقد.
بطاقة الزمن: بطاقة يوضح فيها الوقت الذي بدأ فيه العامل والوقت الذي انتهى فيه العامل من عمل كل يوم وعدد الساعات التي عمل فيها العامل.

المجموعة السابعة عشر :مراجعة المدفوعات والدائنين

ميزان مراجعة الدائنين: قائمة للقيم التي يدين بها كل مورد للشركة محل المراجعة في نقطة زمنية معينة يتم إعدادها مباشرة من الملف الرئيسي للدائنين.
الملف الرئيسي للدائنين: ملف للحاسب يتم الاحتفاظ فيه بسجل لكل مورد عن كل عملية

للحيازة،المدفوعات ، المشتريات مردودات المشتريات، المسموحات، أرصده الموردين.
قسم المشتريات والمدفوعات: دائرة للعمليات المالية تشمل حيازة البضائع والخدمات من موردين من خارج الشركة ودفع مقابل البضائع والخدمات.
التسليم محل البائع: عقد الشحن يتم فيه إثبات انتقال ملكية البضائع إلى المشتري وقت إتمام الشحن.
التسليم محل المشتري: عقد الشحن يتم فيه إثبات انتقال ملكية البضاعة إلى المشتري عند استلام البضاعة.
أمر الشراء: مستند يعد بواسطة ادارة الشراء يتم فيه توضيح مواصفات البضائع والخدمات وكمياتها وباقي المعلومات المرتبطة بالبضائع والخدمات التي تنوي الشركة شرائها.
طلب الشراء: طلب من شخص مسئول يحق له ذلك ويتم اصداره إلى المشتريات لإصدار أمر الشراء لعناصر المخزون وباقي العناصر الأخرى التي تستخدمها الشركة .
تقرير الاستلام: مستند يعد طريق إدارة الاستلام وقت استلام البضائع الملموسة يوضح فية مواصفات وكميه البضاعة المستلمة وتاريخ الاستلام وباقي المعلومات المناسبة وهو يمثل جزءا من التوثيق اللازم لإتمام الدفع .
فاتورة المورد: مستند يتم فيه تحديد تفاصيل العمليات المالية للحيازة والقيمة النقدية المستحقة للمورد مقابل الحيازة.
كشف الحيازة: مستند يعد شهريا بواسطة المورد يوضح فيه الرصيد الافتتاحي للمشتري،المدفوعات، الرصيد الختامي.

المجموعة الثامنة عشر : اختبارات متنوعة

الالتزامات المستحقة: هي خصوم غير مدفوعة مقدرة للخدمات المستحقة الدفع التي تم استلامها قبل تاريخ إعداد القوائم المالية وتشمل الالتزامات المستحقة المتعارف عليها مثل العمولات المستحقة،ضرائب الدخل المستحقة،الأجور المستحقة،الإيجار المستحق.
التخصيص: تقسيم لمصروفات معينة مثل الإهلاك والمصروفات الصناعية غير المباشرة على حسابات عديدة للمصروفات.
الملف الرئيسي للأصول الثابتة: ملف بالحاسب يحتوي على سجلات لكل قطعة من المعدات وباقي أنواع الممتلكات وهو يمثل السجل المحاسبي الأساسي للمعدات الصناعية وباقي حسابات الأصول الثابتة.
سجل التأمين: سجل لبوالص التأمين السارية وتاريخ استحقاق كل بوليصة.

المجموعة التاسعة عشر:المخزون

اختبارات تقييم المخزون: إجراءات للمراجعة يتم استخدامها للتحقق ما إذا كان الجرد الفعلي قد تم تلخيصه على نحو صحيح وما إذا كانت عمليات ضرب الأسعار في الكميات قد تمت بشكل صحيح وما إذا كانت عمليات الجمع التالية لعمليات الضرب قد تمت بشكل صحيح.
سجلات محاسبة التكاليف: سجلات محاسبية تتعلق بتصنيع وتشغيل البضاعة وتخزين المنتجات التامة.
قسم المخازن والمستودعات: دائرة للعمليات المالية التي تتضمن التدفق الفعلي للبضاعة خلال المنظمة وأيضا تدفق التكاليف المرتبطة بها.
الملفات الرئيسية لجرد المخزون المستمر: سجلات للحاسب يتم تحديثها باستمرار لعناصر المخزون المشتراة والمباعة وللسلع التي بحوزة المنشأة وللمواد الخام والمنتجات التامة.
اختبار تسعير المخزون: إجراءات للمراجعة يتم استخدامها للتحقق من التكاليف التي يتم استخدامها في تسعير المخزون.
العمل، التكلفة المعيارية: سجلات توضح الانحرافات بين التكاليف المخططة لمواد العمل المصروفات غير المباشرة، التكاليف الفعلية.

المجموعة العشرون:النقدية

تسويه حساب البنوك: تسويه شهرية يقوم عادة أفراد العميل باعدادهاعن الفروق بين الرصيد النقدي المسجل بالأستاذ العام والقيمة بحساب البنك.
العناصر المساوية للنقدية: الزيادة في النقدية التي يتم استثمارها في استثمارات قصيرة الأجل تتسم بالسيولة المرتفعة مثل الودائع ، شهادات الإيداع.
التحقق من النقدية: ورقة عمل تتكون من أربعة أعمدة يقوم المراجع بإعدادها لتسوية ما تم تسجيله لدى البنك ويتعلق بالأرصدة أول المدة،الإيداعات النقدية صرفها ورصيد آخر المدة عن الفترة المحاسبية مع ما تم تسجيله في سجلات العميل.

المرجع : مجموعة مراجع مختلفة

الرقابة المالية في موقع المراقِب و موقع المراقَب دراسة تطبيقية في ديوان المحاسبة الأردني (الجزء الأول)

عبير حامد الطحله
بكالوريوس محاسبة
مدرس في قسم العلوم المالية والإدارية
كلية حطين – المملكة الأردنية الهاشمية

مقدمة

نتيجة للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول على مدار القرن الماضي ، وخصوصاً في فترة التسعينات ، وتوسع نشاط الدولة ومهامها ، كان لا بد من ظهور جهاز رقابي بصورة فعالة لمواكبة تلك النشاطات ، والتأكد من أنها تسير وفق المعايير والحدود الواجب اتباعها أو الالتزام بها ، ومن هذا المنطلق تظهر مدى أهمية العمل الرقابي بصورة عامة ، والرقابة المالية في نشاط الدولة بصورة خاصة ، وبالكاد فوجود رقابة على أعمال ونشاطات المؤسسات الحكومية وإحساس الأخيرة بأنها محط تساؤل ومسؤولية يجعلها اكثر محافظة على حقوق الأفراد والدولة ومصالحهم ، فالرقابة على مشروعية أعمال المؤسسات الحكومية لا تتخذ أسلوباً واحدا فالأساليب متعددة تختلف باختلاف موقع العملية الرقابية ، وأيضا تتعدد الطرق التي تمارس بها تلك الهيئات الرقابية عملها الرقابي ، وكل ذلك لا يتم بدون وجود سلطة عامة يمنحها القانون الصلاحية والاختصاص برقابة هذه التصرفات - هيئة رقابية - للتحقق من مدى مشروعيتها ومطابقتها للقانون وإبطال ما يكون مخالفاً لذلك ومنها على سبيل المثال (ديوان المحاسبة).

ونظراً لاتساع مفهوم الرقابة بشكل عام والرقابة المالية بشكل خاص ، الأمر الذي اضطرني إلى إيجاز وتحديد العناصر في هذا المشروع العلمي والعملي ، وذلك لضمان توضيح كل ما يتعلق به إجمالاً ، فقد اتجهت نحو التركيز على المفهوم العام للرقابة المالية ، على اختلاف الموقع الرقابي (موقع المراقِب وموقع المراقَب) أثر الرقابة المالية باختلاف الموقعين في رفع كفاية أداء أعمال الرقابة المالية من قبل الموظفين ، فضلاً عن إعطاء صورة عامة عن الرقابة المالية كمدخل لهذا المشروع ، ليكون مقدمة تشمل تطوره ومفهومه وأنواعه ، ولابد من الإشارة مبدئياً إلى إن بحثي هذا يمثل دراسة تطبيقية عملية في ديوان المحاسبة الأردني (الهيئة الرقابية على النشاط الحكومي المالي)

وأخيراً آمل أن يحقق هذا العمل المتواضع الغاية المرجوة منه علمياً وعملياً .
والله ولي التوفيق

أهمية البحث:

نسعى في إعداد بحثنا هذا ، إلى التأكيد على أهمية رقابة السلطة التشريعية المالية على المؤسسات الحكومية متمثلة في ديوان المحاسبة ، باختلاف الموقع التي تتم فيه الرقابة المالية من ناحية ، وذلك تحديدا في بيان الرقابة المالية في موقع المراقِب(المتمثل في ديوان المحاسبة)، وبيان الرقابة المالية في موقع المراقَب (المتمثل بالمؤسسة الحكومية التي تتم عليها الرقابة)، و أثرهما في رفع كفاية الرقابة المالية على أموال الدولة التي تعكسها نشاطات هيئات ديوان المحاسبة باعتباره الجهاز الرقابي الأساسي للسلطة التشريعية في هذا المجال .

هدف البحث :

أن الهدف من وراء إعداد هذا البحث هو التأكيد على إثبات وجهه نظرنا، في مدى المفارقة في النتائج المتحققة باختلاف الموقع الذي تتم فيه عملية الرقابة؛ سواء أكان موقع المراقِب أو موقع المراقَب و أثر ذلك على نشاط الرقابة المالية بصورة عامة ، وأن غايتنا في هذا البحث هي المحاولة لمعالجة النقص الموجود الناتج عن هذه المفارقة.

مبررات اختيار الموضوع :

إن ما دعانا في اختيار جانب الرقابة المالية، وفقا لموقعها (الذي تتم فيه الرقابة) كمشروع لبحثنا في نهاية هذه المرحلة الدراسية؛ هو إيماننا بأهمية

الموضوع ؛ وهذا ما يدعونا إلى إبداء رغبتنا في دراسة هذه المشكلة، والبحث عن أسبابها وأثر النتائج المترتبة عليها .

أدبيات الدراسة:

إن من واجبنا تجاه الرسالة العلمية التي نهدف إلى تحقيقها، أن نستعرض بعض الدراسات العلمية، التي ما هي إلا الجزء البسيط، الذي تمكنا من الحصول عليه مبدئيا، أثناء قيامنا ببحثنا عن المصادر العلمية، ذات العلاقة بموضوع رسالتنا والذي يبين أن حداثة موضوعنا، تكمن في الربط بين نوعين من أنواع الرقابة المالية وفقا لموقعها؛ وأثر ذلك في رفع كفاية أدائها وحماية أموال الدولة والمجتمع في الاختلاس أو الهدر أو التبذير .

فمثلا كتاب المحاسبة الحكومية، والإدارة المالية العامة للدكتور محمد احمد حجازي ، يبين كل نوع من أنواع الرقابة السالفة الذكر، ويبين مزايا وعيوب وماهية كل نوع ولكن لم يحاول أن يوجد علاقة تفاضلية بينهما، ولم يبين كذلك أثرهما على رفع كفاية أداء العاملين ؛ وكذلك كتب أخرى تشكل جزءا من المراجع العلمية التي اعتمدناها كأساس في بحثنا.

مشكلة البحث:

من خلال الإعداد لخطة مشروع البحث لابد أن نستعرض المشكلة التي نراها نحن برأينا المتواضع هي الاختلاف في نتائج الرقابة المالية باختلاف موقع عمل الرقابة سواء أكانت في موقع المراقِب أو موقع المراقَب أثرهما في رفع كفاية أداء أعمال الرقابة المالية بصورة عامة .

وهذا ما يدعونا للتساؤل عن الأسباب المؤدية لهذه المشكلة ،ومدى إمكانية السيطرة عليها وهل هي ناتجة عن ظروف تخص عملية الرقابة ذاتها، أم ناتجة عن الموقع الذي تتم من خلاله عملية الرقابة المالية باختلافه (موقع المراقِب أو موقع المراقَب) .

الفرضيات:

لابد من أن نبين الفرضية التي يقوم عليها هذا المشروع العلمي ألا وهي محاولة إثبات التباين في النتائج المحققة من عملية الرقابة باختلاف موقعها أولا و إثبات وجود علاقة بين النتائج المحققة من عملية الرقابة وبين الموقع الذي تتم فيه عملية الرقابة ثانيا ؛فضلا عن أثر كل منهما على كفاية الرقابة المالية بصورة عامة .

مجتمع عينة البحث:

نظرا لاتساع النشاط المالي للسلطة التنفيذية المتمثلة في المؤسسات الحكومية كان لابد من أخذ عينة من مراقبات ديوان المحاسبة لأسباب عدة أهمها أن البحث ما هو إلا مشروع قابل للخطأ وبالتالي لا بد من التركيز في مؤسسات معينة لضمان الحصول على النتائج المطلوبة قدر الإمكان مع اخذ بعين الاعتبار أن عامل الزمن لا يعطي الفرصة الكافية لتشمل الدراسة جميع تلك المؤسسات الحكومية التابعة رقابيا لديوان المحاسبة (ركز البحث على مراقبة قطاع المال والاقتصاد) .

المنهجية:

إن منهجنا في إعداد بحثنا سيكون إنشاء الله من خلال استخدامنا لأسلوب البحث العلمي السليم بدءا في اختيار المراجع العلمية، والحصول عليها والتأكيد على الأمانة العلمية المرجوة ؛ والتوجه نحو الأساليب الرياضية والإحصائية السليمة، في تحليل البيانات واستخلاص النتائج منها، واثبات وجهة نظرنا فيها .

تحديد المصطلحات:

الرقابة المالية ، المراقب ، المراقب ، التحليل الرياضي والإحصائي ، أداء كفاية .. وغيرها من المصطلحات التي تمر في سياق البحث .

الفصل الأول

الرقابة المالية – مدخل نظري

١-١| الرقابة المالية _مدخل نظري .
١-٢| مفهوم وأهمية وأهداف الرقابة المالية (مزاياها وعيوبها).
١-٣| أنواع الرقابة المالية .
١-٤| واقع الرقابة المالية في المملكة الأردنية الهاشمية .

١-١| نبذة تاريخية.

تؤكد أغلب الدراسات العلمية أن هنالك دلالات واضحة على أن جذور الرقابة المالية تمتد إلى العصور القديمة ؛ حيث ترجع بداية نشأتها إلى بداية تكون المجتمع الإنساني كما اتفق عليه علماء الاقتصاد والمؤرخون، فقد اتجهوا نحو انه لا يمكن أن يكون هناك مجتمع إنساني بدون نظام رقابة يضبط ذلك المجتمع ،فليس من المعقول أن نجد نطاقا إداريا أو ماليا لا يتوفر فيه نظام رقابة، ومن خلال القراءات في الفصل بين السلطات الأساسية التشريعية و التنفيذية و القضائية ، نجد مع هذا التنظيم مختلف أنواع الرقابة باعتبارها تربط وتنسق ممارسات هذه السلطات ، واختصاصاتها بهدف تحقيق التكامل ، و تحقيق العدالة في منظومة المجتمع .

وقد عرفت أنماط عديدة من الرقابة منذ أقدم الحضارات البشرية على مر العصور فقد عرفها البابليون والآشوريون والإغريق والرومان ؛ فالمكتشفات الأثرية للحضارة البابلية في العراق، تشير إلى أن الملك البابلي حمورابي الذي اشتهر في جعل دولته علمانية ، وقلص من سلطة الكهنة وفرض الرقابة على الحكام التابعين له من ناحية أخرى، وقام بمساءلتهم عن ممتلكات التاج وعين ما يشبه في الوقت الحاضر مشرفا للمراقبة على الأموال العامة والضرائب ؛ فضلا عما كان يقوم به من استطلاعات بنفسه على الموظفين أثناء جردهم قطعان الماشية ، التي كانت تمثل ضرائب عينية، فضلا عن كونه الآمر والناهي في قضايا الفساد ،والرشوة المالية والإدارية .

وقد اهتم الآشوريون (٩١١-٦١٢ ق.م) بوظيفة الرقابة فعينوا حكاما في كل مدينة إلى جانب الحاكم المدني ، بهدف مراقبة حسن إدارة وأسلوب الجباية على الضرائب. فضلا عن منحهم حق الاتصال المباشر بالحاكم ، لإعلامه بكل مستجدات الرقابة على المال العام ، كلما دعت الحاجة لذلك .[١]

ولقد ذكر المؤرخون إلى أن الكتابة السومرية في بلاد سومر ، ظهرت بالدرجة الأولى بسب الحاجة الملحة لوجود سجلات لكل المعاملات، التي ترتبط بالمعبد و الدولة التي أصبحت في نمو اقتصادي مستمر وملحوظ .

أما بالنسبة للحضارة المصرية القديمة فان الحفريات الأثرية ، تدل على أن المصريين القدماء وضعوا بعض التشريعات ، التي ما هي إلا إجراءات رقابية لمنع نهب السفن أو لجمع الضرائب و إجراءات أخرى ،لمنع الرشوة والابتزاز في تحصيل الضرائب العامة .

واهتم الإغريق بالرقابة بدليل ما جاء في كتاب السياسة لأرسطو مفاده أن الأموال العامة يجب أن تصرف جهارا و أمام أعين العامة .
وفي استطلاعنا على جذور الرقابة المالية ، لابد أن نؤكد أن تاريخنا الإسلامي، قد شهد نظاما للرقابة المالية ليس له مثيل حتى وقتنا الحاضر، لما له من جذور أصيلة بالقران الكريم والسنة النبوية الشريفة، فقد وضع الرسول صلى الله عليه وسلم القواعد ،التي تقوم عليها عملية الرقابة المالية ، فعدد إيرادات الدولة ، ووضع مقادير الزكاة،و الجزية وكيفية تحصيلها كما بين طرق الإنفاق العام و أحكامه ووضع قواعد لذلك، وسار على نهجه الخلفاء الراشدين من بعده .

[١] .د.كريمة علي كاظم ،الرقابة المالية – مجموعة محاضرات ، العراق –الجامعة المستنصرية ،ص٣.

ولابد من الإشارة إلى دور الخليفة عمر بن الخطاب في وضع الدواوين ، في بيت مال المسلمين ناهيك عن الأحكام المالية الأخرى من أحكام الجباية ، ونظام الجزية الخراج ، والتي ما هي إلا صورة عما هو موجود في وقتنا الحاضر، ولو اختلفت المسميات .[٢]
وكذلك بالنسبة للخلفاء الأمويين فقد اهتموا وطوروا الدواوين والأجهزة التي تقوم بمهمة الرقابة على مالية الدولة فأقاموا ديوان الخراج، وديوان المدخلات أو الإيرادات المتنوعة ، كما وضعوا أسسا لمراقبة موظفي الجباية وكذلك عربوها بعد أن كانت تكتب بلغات غير عربية .[٣]

أما في عهد الخلافة العباسية فذهب الخليفة المهدي (١٦٢هـ) إلى الاهتمام الواسع بوظيفة الرقابة حيث أمر بإنشاء ديوان الزمام ، وقد طوره عمر بن بزيع ليكون ديوان زمام الأزمة والذي يشابه في تشكيلة واجباته إلى درجة كبيرة، ديوان مراقب الحسابات أو ديوان الرقابة المالية في كثير من دول العالم في الوقت الحاضر وديوان المحاسبة في الأردن .[٤]
وعرفت الرقابة المالية في أوروبا منذ نشوء مجتمعاتها، وتنازع السلطات التشريعية والتنفيذية وبرزت هذه الرقابة في سنة (١٢٥٦م) التي تمثلت في سلطة الرقابة غرفة محاسبة باريس التي أنشأها الملك لويس لفحص الحسابات ؛ ثم تطور هذا النوع في فترة الثورة الفرنسية عام(١٧٨٩ م) وظهرت وقتها الموازنات العامة للإيرادات والنفقات وعرضها أمام ممثلي الشعب ونتيجة للتطورات الاقتصادية والسياسية وقتها تطلب وجود سلطات للتنفيذ في الدولة ووجود سلطات مراقبة عليها لضمان سير العمل كما يجب .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فان للرقابة المالية ،باعا طويلا امتد من أوائل القرن العشرين ، ويرجع سبب ذلك الاهتمام إلى الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة (١٩٢١م) بصفته جهازا حكوميا مستقلا يشرف على إدارة حكومة الولايات الأمريكية وكان هدف هذا المكتب ،هو ضمان فحص النفقات التنفيذية وتلبية الحاجة إلى وضع نظام خاص بالموازنة العامة، وقد ارتبط إنشاء أجهزة الرقابة المالية بظهور الأنظمة والمبادئ التي جاءت نتيجة أنظمة الحكم المستمدة من إرادة الشعب.

وفي العصر الحديث حدد الباحثون ثلاثة مراحل لتطور الرقابة المالية :

١. مرحلة القواعد : وهي الفترة الأولى التي جرى التركيز فيها على إيجاد مجموعة من الأسس والقواعد والمعايير لمراقبة تصرفات أولئك المسؤولين عن الجباية والإنفاق وحفظ الأموال العامة.
٢. مرحلة روح القانون : وهي الفترة التي بدأت خلال الحروب العالمية الثانية وفيها جرى التركيز على الالتزام بروح النظام، أو التقاليد بدلا من الالتزام بالقواعد الصارمة والتي وجدت نتيجة ضرورات الصرف ، والتصرف في الأموال العامة طبقا لمقتضيات المصالح العليا للشعوب، و إدامة زخم العمليات العسكرية في أوروبا .
٣. مرحلة الحساب : وهذه الفترة اقتصرت على الإصلاحات الحديثة في منتصف القرن العشرين حيث وجد أن الاهتمام الأول ، للرقابة المالية يجب أن يرتكز على مدى توفرالأموال العامة ، ومدى تحقيق الأهداف ،والغايات التي وجدت من أجلها البرامج الحكومية . [٥]

مفهوم و أهمية الرقابة المالية

كلمة الإدارة هي كلمة يونانية تعني الخدمة ، والإدارة العامة تعني الخدمة العامة وقد عرفت بأنها " تتكون من جميع العمليات التي تهدف إلى تنفيذ السياسة العامة " كما عرفها آخرون بأنها "تنظيم وإدارة القوى البشرية والمادية لتحقيق أهداف الحكومة"كما وعرفت أيضا "بأنها نشاطات الجماعات المتعاونة في خدمة الحكومة لتحقيق أهداف عامة مرسومة .

---

[٢] .د.ماهر العبيدي ،الرقابة المالية .

[٣] .د. عوف الكفراوي ،الرقابة المالية في الإسلام ،الإسكندرية ،مؤسسة الشباب الجامعية ،١٩٨٣م،ص٦.

[١]. د. عوف الكفراوي ، الرقابة المالية في الإسلام .مصدر سبق ذكره ،ص٨.

[٥] د.كريمة الجوهر – الرقابة المالية –العراق ، مصدر سبق ذكره ،ص٦.

ويمكن تلخيص كافة التعاريف السابقة بالقول أن الإدارة العامة هي مجموعة نشاطات وأعمال تقوم بها قوى بشرية معينة مستخدمة كافة الإمكانات المتوفرة، بغية تنفيذ الخطط الموضوعة بأكبر كفاية وأقصر وقت؛ ومن المعروف أن التخطيط هو أهم مرحلة في العملية الإدارية ومهما تنوعت تعاريف التخطيط فإنه :

١. عملية ذهنية لتحديد المستقبل وإمكاناته واحتمالاته .
٢. عملية تقوم على إمكانية التغيير .
٣. عملية مستمرة ومنظمة.
٤. عملية تستوجب التنفيذ .
٥. عملية تتطلب التضحية .

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن الرقابة، تعد أحد مكونات العملية الإدارية الهامة فهي ترمي إلى التأكد من حسن سير العمل في الإدارة العامة .

والرقابة لغة تعني المحافظة و الانتظار و شرعا، استعملها فقهاء الشريعة بمفهومها اللغوي كما في قوله تعالى في سورة التوبة " لا يرقبون في مؤمن إلا ولا ذمة وأولئك هم المعتدون "صدق الله العظيم.[٦]

أما مفهومها العلمي فالرقابة بشكل عام "هي التأكد من تحقيق الأهداف بكفاية وفاعلية في الوقت المحدد "وقد عرفها بعض العلماء بأنها "التحقق من أن ما يحدث يطابق الخطط المقررة "أو" نوع من المقابلة بين عنصري العمل المخطط و العمل المنفذ وهي بذلك تستهدف قياس الجهد بالنسبة للأهداف المراد تحقيقها .

ويقول آخرون أن الرقابة هي وظيفة تقوم بها السلطة المختصة بهدف التأكد من أن العمل يسير وفقا للأهداف المرسومة بكفاية ، وفي الوقت المحدد لها؛ وبذلك فهي لا تهدف فقط إلى تحديد الأخطاء، و مراقبة سير العمل بل ترمي إلى تقويمها وتصحيحها.[٧]

وقد بدأت الرقابة كما يوضح نعيم دهمش في صورة رقابة شكلية على الإنفاق بهدف التأكد من صحة هذا الإنفاق، و أنه تم وفق المخطط في الموازنة ، ثم امتدت الرقابة إلى الإيرادات العامة و تحصيلها و النفقات العامة

وعرفها المختصون في علوم المالية العامة بأنها وسيلة من وسائل تنفيذ الموازنة العامة وأنها اطمئنان على سلامة تنفيذها .[٨]

وعرف ماهر العبيدي الرقابة المالية بأنها "الأنشطة التي تركز على تحديد المتحقق ومقارنته بالمخطط في سبيل حصر الفروق وتحديد الانحرافات و الوقوف على أسبابها و اقتراح معالجتها ".

وفي تعريف أقره المؤتمر العربي الأول للرقابة المالية العليا "أن الرقابة المالية منهج علمي شامل يتطلب التكامل والاندماج بين المفاهيم القانونية والاقتصادية و المحاسبية والإدارية وتهدف إلى التأكد من المحافظة على الأموال العامة، ورفع كفاية استخدامها، وتحقيق الفاعلية في النتائج المتحققة على أن يقوم بهذه المهمة جهاز مستقل ينوب عن السلطة التشريعية، وغير خاضع للسلطة التنفيذية .

---

[١]. أ.د. عبد الباري درة وآخرون ، الإدارة الحديثة ،عمان . الأردن،١٩٩٤م ،ص١١.

[٧] د.ماهر العبيدي ، الرقابة المالية ،مصدر سبق ذكره ، ص٧ .

[٨] د.كريمة الجوهر ، الرقابة المالية مجموعة محاضرات في الجامعات العراقية ، مصدر سبق ذكره ،ص٧.

ويلاحظ من التعاريف السابقة، أن مفهوم الرقابة المالية تطور ليساير التطورات السياسية و الاقتصادية، واتساع دور الدولة في النشاط المالي والاقتصادي بعد أن تعدى وظائفها التقليدية من تقديم الخدمات العامة .

أهداف الرقابة المالية

تهدف الرقابة المالية إلى تنفيذ الموازنة العامة وخطتها الاقتصادية و الاستراتيجية تسير وفق للإجازة التي أعطاها البرلمان، وهي في الأصل يجب أن تمارسها السلطة التشريعية كونها تحتاج لاختصاص، و تفرغ تام لا يتوفران عادة في البرلمان ، وأنشطتها هذه تجري إضافة إلى ما تقوم به السلطة التنفيذية، وأجهزتها المختصة من رقابة على أنشطتها كذلك ،ويمكن القول بصورة عامة أن أهداف العمل الرقابي تتمثل بالآتي :

أولا – أهداف استراتيجية .

١. تحديد المسؤولية عن الانحراف إن وجد ، وإلزام الشخص المتسبب في ضياع الأموال العامة بالتعويض عن تلك الأموال .
٢. تدعيم عملية المحاسبة و المسائلة "تعني المسائلة إلزام الأشخاص والسلطات المخولة بإدارة الموارد العامة، بالإدلاء بالمعلومات المتعلقة بإدارة كل الأموال ومساءلتهم إذا لزم الأمر .
٣. حماية الأموال العامة من الهدر و الضياع و سوء التصرف والتأكد من استخدامها في الغرض المخصص لها .
٤. رفع مستويات الأداء العام في أجهزة الدولة والمجتمع .
٥. توفير المعلومات الملائمة الخاصة بالجهات الخاضعة للرقابة للجهات التشريعية و الجهات العليا في الدولة .[٩]

ثانيا- الأهداف الفنية للعمل الرقابي .

١. التحقق من امتثال اللجان الخاضعة للرقابة للقوانين والتشريعات والمعايير الدولية المتعارف عليها التي تحكم التصرفات المالية و الاقتصادية .
٢. نشر الوعي الرقابي وتحقيق الفائدة الوقائية من وجود الرقابة المالية بهدف العمل على تطوير المهنة وذلك من خلال اللقاءات العلمية الرقابية محليا وعربيا ودوليا .
٣. تقديم العون الفني والمحاسبي وتقديم الاستشارات، إلى الإدارات المختلفة في القضايا المالية .
٤. تكوين رأي فني محايد عن مدى تمثيل البيانات والقوائم المالية للأوضاع المالية للجهات الخاضعة للرقابة ونتائج أعمالها .[١٠]

١-٣| أنواع الرقابة المالية .

هناك أنواع عدة للرقابة المالية نذكرها تباعا :

١. الرقابة المالية المسبقة :

وتجري الرقابة المالية المسبقة بقيام أجهزة الرقابة (الداخلية خصوصاً) بتدقيق أو مراقبة صحة ودقة الأنشطة الاقتصادية والمالية قبل تنفيذها وصرف أو قبض المبالغ الناجمة تبعاً لها ، وذلك من خلال التحقق من صحة، ودقة القرارات المتخذة لتنفيذ الخطط الاقتصادية ومطابقتها للقوانين، والأنظمة المستندة عليها، ومن سمات هذه الرقابة بأنها تمنع حدوث الأخطاء أو التجاوزات المالية مقدماً إلا أنه من عيوبها أنها تتصف بتأخيرها تنفيذ العمل وتسبب تراكمه مما ينعكس على أداء، المؤسسة الاقتصادية والدوائر الحكومية .

---

[٩] د.صادق الحسني ،الرقابة المالية ، ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية ،ص .

[١٠] د. صادق الحسني ،الرقابة المالية ، مصدر سبق ذكره ،ص .

٢. الرقابة المالية اللاحقة :
تعد أقدم أنواع الرقابة ، وتركز على التدقيق المستندي ، للتحقق من صحة تنفيذ الخطط الاقتصادية والمالية، فضلا عن تدقيق صحة المقاولات الإنشائية، والتجهيزات وموجودات المخازن المتداولة والثابتة منها، فضلا عن صحة ونظامية تنفيذ المصروفات ودقة تحصيل الإيرادات وقانونيتها؛ هذا ويعتبر هذا النوع من أنواع الرقابة المسبقة لضمان سرعة تنفيذ الأنشطة الاقتصادية والمالية وعدم تراكمها .[١١]

٣. الرقابة المالية الملازمة :
هذا النوع من أنواع الرقابة يجمع مزايا النوعين السابقين لأنه يستطيع فرض رقابة مقدمة ملائمة على الأعمال والالتزامات التي تكون كلفتها عالية ، أما الأنشطة والأعمال المالية والحسابية الأخرى فتجري الرقابة عليها، بعد فترة قصيرة من تنفيذها ، ومن عيوب هذا النوع من الرقابة هو حاجتها لعدد أكثر من المراقبين عند اتباعها.

٤. الرقابة المالية المستندية :
تجري الرقابة المستندية على مستندات الصرف والقبض الخاصة بالوحدة الاقتصادية المراقبة وكذلك مستنداتها الفرعية الأخرى، فضلا عن شمولها للوثائق والمخابرات التحريرية وملفاتها ، إضافة للرقابة على السجلات الحسابية والتقارير المالية للمؤسسة والتحقق من دقة الأرقام الواردة فيها، ومن عيوب هذا النوع أنه لا يمكن من التحقق من جميع الأنشطة الرقابية .

٥. الرقابة المالية الحقيقية :
تجرى الرقابة المالية الحقيقية بقيام المراقِبْ المالي بالتأكد من الوضعية المادية الحقيقية للوحدة الاقتصادية المراقبة، وليس الاعتماد على ما تظهره المستندات الحسابية وفحص الأرصدة النقدية وموجودات المخازن، وأرصدة الدائنين والمدينين، فضلا عن فحص دقة الأعمال التي تم تحقيقها ومقارنتها بالمخطط ، ومن أهم مزايا الرقابة المالية الحقيقية هو أنها تمكن من اكتشاف الحالات المخالفة الحقيقية، التي قد لا تظهرها الرقابة المالية المستندية إلا أنه من سلبياتها صعوبة إجرائها بصورة مستمرة، فضلا عن طول المدة التي تستغرقها أعمال الجرد والتحقق من الأرصدة.

٦. الرقابة المالية في موقع المراقِبْ :
ويجري هذا النوع من الرقابة بالقيام بعملية الرقابة المالية في موقع المراقِبْ أي الجهة التي تقوم بعملية الرقابة من خلال إجراء الاتصالات مع المراقَبْ؛ وسوف نتحدث عن هذا النوع بالتفصيل في الفصل الثاني

٧. الرقابة المالية في موقع المراقَبْ :
وتجري مثل هذه الرقابة من خلال القيام بالرقابة المالية في موقع الجهة الخاضعة لعملية الرقابة من قبل الجهة المختصة (ديوان المحاسبة في المملكة مثلاً) وسوف نتحدث عن هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الثالث من بحثي هذا .[١٢]

٨. الرقابة المالية الشكلية :
تشمل الرقابة المالية الشكلية التحقق من صحة المستند من النواحي التنظيمية، كوجود توقيع المخولين بالصرف مثلاً ، وكتابة المبالغ بصورة صحيحة ، وكذلك وجود التبويب والترميز والتصنيف والتواريخ الموافقة للصرف، في سجل اليومية والأستاذ فضلا عن النواحي الشكلية الأخرى العامة .

[١١] د. ماهر العبيدي _ الرقابة المالية ، مصدر سابق ،ص٣٨، ٤٠، ٣٩.
[١٢] ماهر العبيدي ، الرقابة المالية ، مصدر سبق ذكره ،ص٤٣، ٤٢، ٤١.

٩. الرقابة المالية الموضوعية :

تعني عملية تدقيق المستندات المالية والحسابية واكتشاف حالات الانحراف، التي لا يمكن اكتشافها ولا حتى التحقق من الوضعية على حقيقتها، بالنسبة للأنواع الأخرى واكتشاف حالات الغش والتزوير و تشخيصها ، إضافة إلى اكتشاف أي تجاوزات من قبل العاملين (الرقيب المالي) ،والتحقق بين ما تم تحقيقه وما هو واقعي أي هل هناك موضوعية في النتائج المحققة في نشاط الوحدة الاقتصادية .

١٠. الرقابة المالية الجزئية :

تتناول الرقابة المالية الجزئية تدقيق الأنشطة والأعمال الاقتصادية والمالية والمحاسبية لأشهر معينة في السنة أو جزء من الأرصدة، وكذلك القيام بتدقيق المصروفات على الأعمال الإنشائية خلال فترة معينة دون غيرها ،ويفضل إجراء هذا النوع من الرقابة في الوحدات الاقتصادية المراقبة سابقاً بصورة منتظمة ومستمرة أو التي ذات سمعة طيبة ،ومن مزايا هذا النوع هو السرعة في الإنجاز، ومن عيوبها احتمال عدم اكتشافها لبعض التجاوزات أو المخالفات المالية بالرغم من حدوثها بسبب عدم شموليتها.[١٣]

١١. الرقابة المالية الشاملة :

يتحقق هذا النوع من خلال قيام أجهزة التدقيق والرقابة المالية بالتحقق من صحة أعمال الوحدة الاقتصادية المراقبة بصورة شاملة ١٠٠% بغض النظر عن حجم أو طبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية والمالية .

وهذا النوع يكشف أي تجاوزات أو مخالفات تقع ، ولكن يتطلب وقتا وجهدا كبيرا من قبل الجهة التي تقوم بعملية الرقابة، وهذا يعني أن تحقيق هذا النوع من الرقابة يصعب في الواقع نظراً لكبر حجم الأعمال للوحدات الاقتصادية.

١٢. الرقابة المهنية والاجتماعية :

ويتم هذا النوع من الرقابة من خلال الهيئات والمنظمات المهنية والاجتماعية وأفراد المجتمع على نشاط الوحدات الاقتصادية والمالية للمؤسسات الحكومية ، ولهذا النوع من الرقابة أهمية كبيرة في الأنظمة الاشتراكية ؛حيث تساهم هذه المنظمات في تحقيق شعار المركزية الديمقراطية ، وذلك بالتنبيه على جميع المخالفات الاقتصادية والمالية التي تقع في أجهزة الدولة ،مما يساعد الأجهزة على الوقوف على الخلل وإزالته في الوقت المناسب.

١٣. الرقابة المالية الداخلية :

هذا النوع من الرقابة يجري من قبل الجهاز المالي والحسابي، في الوحدات الاقتصادية على أنشطتها الاقتصادية والمالية وأي أنشطة أخرى لها تبعات مالية ، للتأكد من سلامة سير العمل نصاً ومضموناً.

١٤. الرقابة المالية الخارجية :

يقوم ديوان الرقابة المالية المتمثل في الأردن (بديوان المحاسبة) بأهم أنشطة الرقابة المالية الخارجية، وذلك باعتباره ممثلا للسلطة التشريعية وفقا لأحكام القانون ، فضلا عما تقوم به وزارة المالية (ديوان الرقابة والتفتيش) على فحص البيانات والسجلات للتأكد من أن الدائرة تقوم بعملها كما يجب.[١٤]

١-٤| واقع الرقابة المالية في الأردن .

تعود الجذور التاريخية لنشأة ديوان المحاسبة إلى بداية تشكيل إمارة شرق الأردن ، بقيادة المغفور له الأمير عبد الله الأول بن الحسين حيث تأسست أول حكومة وطنية ، ونظر لمحدودية موارد البلاد الطبيعية آنذاك ، استدعت الحاجة إلى الحصول على معونات خارجية من الحكومة البريطانية من

[١٣] د. ماهر العبيدي ،الرقابة المالية ،مصدر سبق ذكره ،ص٤٦،٤٥،٤٤.

[١٤] د. ماهر العبيدي ،الرقابة المالية ،مصدر سبق ذكره ،ص٤٩،٤٨،٤٧.

أجل، مواجهة النفقات التي لم يكن يقابلها إيراد في تلك الفترة ، وكانت الرقابة المالية على كيفية صرف هذه المعونات المقدمة من الحكومة البريطانية .

تعود المرحلة الأولى للرقابة المالية في الأردن لشهر كانون الثاني من عام ١٩٢٨م، حيث تم إنشاء فرع شرقي الأردن، لديوان مراجعة وزارة المستعمرات البريطانية سميْ بـ (دائرة مراجعة الحسابات) وذلك بموجب قانون نشر في العدد ١٧٨ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٢/١/ ١٩٢٨م.

وفي عام ١٩٣٠م استبدل اسمها بدائرة تدقيق وتحقق الحسابات، وحذفت عبارة(التابعة لوزارة المستعمرات) تبعاً للقرار الوزاري المقترن بالإرادة الملكية الصادرة وقتها ، وفي عام ١٩٣١م سنّ قانون تدقيق وتحقيق الحسابات ونشر في الجريدة الرسمية العدد٤٦٠ الصادر في ١٩٣٤/١٢/١م .[١٥]

ارتباط دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات :

تأرجح ارتباط دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات، بين رئاسة الوزراء و وزارة المالية ، فبعد أن حدد القانون الصادر عام ١٩٣١م ارتباط تلك الدائرة برئاسة الوزراء ، صدر عام ١٩٣٩م النظام الإداري المتضمن فك ارتباط تلك الدائرة برئاسة الوزراء ،وربطها بوزارة المالية والاقتصاد .

وفي عام ١٩٤٢م صدر النظام الإداري والقاضي بفك ارتباط الدائرة بوزارة المالية والاقتصاد وربطها برئاسة الوزراء وبقيت مرتبطة بالرئاسة حتى عام ١٩٤٩م حيث صدر النظام الإداري رقم (١) لعام ١٩٤٩ والمتضمن فك ارتباط الدائرة برئاسة الوزراء وإعادة ربطها بوزارة المالية حيث بقيت مرتبطة بها حتى عام ١٩٥٢م .

واستمر سريان مفعول قانون تدقيق الحسابات، حتى نفاذ قانون ديوان المحاسبة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢م والمنشور في الجريدة الرسمية؛ باعتباره هيئة مستقلة وتدخل موازنتها في موازنة الحكومة العامة إضافة لقيامه بمراقبة واردات ونفقات الحكومة وحساب الأمانات والسلف والقروض والتسويات والمستودعات، ومراقبة وإجراء أي عمليات مالية أخرى تخص الوحدات التابعة للمال العام أو الحكومة ، حيث تم إجراء عدة تعديلات على بنود هذا القانون بعد إصداره لعدة مرات ولأغراض ملائمة هذا القانون مع مستجدات الواقع ومتطلباته.

ومن أهم التعديلات التي يسعى إليها ديوان المحاسبة :

١. توسيع مظلة رقابة ديوان المحاسبة بحيث تشمل المال العام أينما وجد .
٢. تطوير الرقابة التي يمارسها الديوان بحيث تتناول رقابة الكفاية والاقتصاد والفاعلية لضمان حسن إدارته واستخدام المال العام .
٣. تعزيز حصانة رئيس ديوان المحاسبة .
٤. زيادة صلاحية ديوان المحاسبة تجاه قضايا الاعتداء على المال العام بصورها المختلفة بما يكفل إحالة المعتدين إلى القضاء وفي جميع الأحوال .
٥. تعزيز استقلال ديوان المحاسبة وخاصة ما يتعلق بإعداد موازنته وتعيين الكفاءات التي يحتاجها لتسيير أعماله .[١٦]

ارتباط ديوان المحاسبة:

صدر دستور المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٥٢م والذي أشار إلى ضرورة توفر رقابة على إيرادات الدولة ونفقاتها وفقا لأحكام المادة (١١٩) منه وفي ضوء ذلك اصدر قانون ديوان المحاسبة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٢م تم بموجبه تحويل دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات إلى دائرة مستقلة تسمى ديوان المحاسبة.

[١٥] ديوان المحاسبة بين الأمس واليوم – إصدار خاص ،ص٤،٣.

[١٦] ديوان المحاسبة بين الأمس واليوم – إصدار خاص ،ص٢٤،١٤.

أصدرت الحكومة عام ١٩٥٦م نظام تنظيم الوزارات وارتباط دائرة الحكومة بها وربطت ديوان المحاسبة برئاسة الوزراء ، واختلفت الآراء حول صحة هذا النظام وسلامة وضعه ، حتى قدم الديوان بطلب فصله عن أي جهة ، لتحقيق مفهوم استقلاليته المنصوص عليها في القانون الصادر عام ١٩٥٢م .
وهناك نوعين من الارتباط :

ارتباط إداري : بصفته دائرة مستقلة ترتبط برئيس الوزراء حسب قانون تنظيم الدوائر والمؤسسات الرسمية العام الصادر سنة ١٩٨٨م مما يؤكد إدراج موازنة الديوان ضمن الموازنة العامة للحكومة .

ارتباط وظيفي : ونعني به ممارسة ديوان المحاسبة لأعماله بموجب نص المادة(١١٩) من الدستور وحيث يمارس وظائفه بمنتهى الحياد و الاستقلال ، ويرفع نتائج أعماله إلى مجلس النواب على شكل تقرير سنوي يتضمن آراءه، وملاحظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها في بداية كل دوره عادية للمجلس، أو كلما طلب المجلس ذلك ، ولرئيس الديوان أن يرفع تقارير للمجلس كلما دعت الحاجة لذلك،ومما سبق يمكن القول أن موقع ديوان المحاسبة وفي ظل التشريعات سارية المفعول لازال يتراوح بين السلطتين التنفيذية و التشريعية .[١٧]

وتركز الرقابة التي يمارسها ديوان المحاسبة بكافة أشكالها ومراحلها، إلى صيانة المال العام والمحافظة عليه ورفع كفاية وحسن استخدام هذا المال ، من أجل تحقيق أعلى كفاية إنتاجية واقل التكاليف الممكنة، وفي أعلى مستوى من الجودة ومطابقة للمواصفات وفقا لأحكام القانون المقرر ، ويجري ذلك بفحص الانحرافات الناتجة عن الأداء المالي، وتحليلها وإعلام الإدارات المسؤولة من أجل تصويبها في الأوقات المناسبة.

أهداف ديوان المحاسبة .
يهدف ديوان المحاسبة وفق أحكام القوانين الأساسية و قانونه الخاص إلى ما يلي :

١. المحافظة على المال العام والتأكد من حسن استخدامه .
٢. العمل على تطوير إدارة المال العام والتحقق من صحة الصرف وفقا لأحكام القانون.
٣. التنبيه إلى أوجه النقص والقصور في القوانين والأنظمة والتعليمات المالية و اقتراح المعالجة المناسبة .
٤. التعاون مع السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحقيق الأهداف المتوخاة للحفاظ على المال العام .
٥. توفير درجة عالية من المصداقية لدى الجمهور وممثليه في إدارة المال العام .
٦. الارتقاء بمهنة التدقيق بالتعاون مع كافة المؤسسات العالمية والإقليمية والمحلية ووضع معايير وأدلة لها.
٧. مراقبة واردات الدولة ونفقاتها وحساب الأمانات والسلف والقروض و التسويات والمستودعات على الوجه المبين في القانون .[١٨]

ويجب التأكيد أن الهيكل التنظيمي لديوان المحاسبة يوضح بأنه يتكون من رقابة مركزية ويتفرع منها ما لا يقل عن ٤٥ مراقبة في المملكة باختلاف موقعها وخمسة وثلاثون مراقبة ميدانية في عمان في مختلف المجالات والأنشطة التي تمارسها السلطة التشريعية . ولقد ركزنا في بحثنا على مجموعة من ثلث المراقبات نظرا لكبر حجم أعمالها وكثرة تفرعها . ولقد سعينا في هذه الدراسة إلى اخذ عدة مراقبات نظرا لاختلاف الإجراءات والمراحل لكل مراقبة وفقا لاختلاف المؤسسة التابعة رقابيا ويجدر بنا الإشارة إلى قيام هذه المراقبات برفع تقارير أعمالها الرقابية عن ثلث المؤسسات الحكومية لديوان المحاسبة المركزي الذي يقوم بدوره بالتأكيد من قيام العملية الرقابية على الصورة الموجّهة والمطلوبة وعلى وفق المعايير المعتمدة أم لا من جهة والمصادقة على تلك التقارير والتركيز على ما ورد بها من مخالفات أو تجاوزات والعمل على السعي لأجل حلها أولا وعدم تكرارها ثانيا فضلا عن

[١٧] ديوان المحاسبة بين الأمس واليوم – إصدار خاص ،ص٢٧.

[١٨] ديوان المحاسبة بين الأمس واليوم – إصدار خاص ،ص١٠٣،١٠٤.

التأكيد والسعي إلى الاهتمام وتطبيق للتوصيات المطروحة في ثلث التقارير لأجل إقرارها والعمل بها مستقبلا ويجدر الإشارة إلى أن رسالة ديوان المحاسبة المركزية تنحصر بمحورين نذكرهما تباعا :

أولا - الرقابة والتدقيق : حيث يتمثل دور ديوان المحاسبة الأساسي بالرقابة على الأعمال للمؤسسات الحكومية وما حققته من نتائج لتلك الأعمال ومدى تطبيقها للأصول والقوانين والمعايير والأنظمة وما تتضمنه من تعليمات وجب عليها بوصفها كمؤسسات حكومية تقوم بتلك النشاطات باتباعها وعدم تجاوز أي من تلك القواعد المحددة في سير عملها ونشاطها.

ثانيا - التوصية : حيث يتمثل بتوجيه العاملين في تلك المؤسسات الحكومية التابعة لديوان المحاسبة برقابة على أعمالها أثناء وقوع أي مخالفات أو تجاوزات حيث يؤدي دورا في اتباعه الكيفية الرشيدة لتعامله مع تلك المخالفات أو التجاوزات وفقا لطبيعة تلك المخالفة حيث إذا كانت المخالفة عبارة عن تحفظات من قبل المراقب أو تجاوزات تتعلق بالصورة الروتينية بمفهومها العام مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تجاوز أو تغير خصوصيتها وعدم تجاوز الحدود المعقولة فيتمثل دور المراقب في الحالة السابقة الذكر بالتوجيه لقيام الموظف بتصحيح تلك المخالفة أو التجاوز مع التأكيد على أن تلك المخالفات لم تصل إلى درجة تنطبق عليها عقوبات جزائية على الموظف(قضايا الاعتداء على المال العام ، الاختلاس ، التلاعب ، الرشوة ، التزوير ....) والتي لا يمكن تجاهلها فيقوم المراقِب بوضع تقريره عن كل من المخالفات أو التجاوزات المرتكبة لرئيس المراقبة الذي بدوره يوقع تقريره لديوان المحاسبة المركزي والذي بدوره يرفع كتاب إلى الوزير المختص وزير تلك الدائرة المعنية بالمخالفة أو التجاوز ، حيث يوضح ماهية الأمر ويطلب تبليغ الموظف الذي ارتكبها من أجل مساءلته عن تلك المخالفة أو التجاوز ويجدر بنا التنويه أنه سنداً لآخر تعديل لنص المادة المتعلقة بتبليغ الموظف العام المطلوب للمحكمة لأجل سؤاله بموضوع يتصل به بحكم وظيفته حيث أصبح بالإمكان تبليغ الموظف العام مباشرة دون الاضطرار لتبليغه عن طريق الديوان أو رئيسه المباشر وذلك لأن بعض المسائل لا تحتمل التأجيل أو المماطلة لأجل ضمان سير العمل الرقابي دون تعطيل أو تأجيل.

ومن خلال ما يتم التوصل إليه يتم التعامل مع تلك القضايا بتشكيل لجان للرقابة والتحقيق ، والتي تنقسم للجنتين استناداً للنظام المالي في ديوان المحاسبة والمتعلق بالمخالفات :

١. لجنة خاصة – يتم تشكيل هذه اللجنة في الدائرة المعنية بالمخالفة ويرفع تقريرها للوزير المختص (وزير الدائرة المعنية بتلك المخالفة) وفي ضوء المكتشف وما يرد في تقرير هذه اللجنة يرفع لوزير المالية .
٢. لجنة مشتركة _ يتم تشكيل هذه اللجنة بأمر من وزير المالية والتي تضم عضو من الديوان والمندوب المالي لتلك الوزارة أما بالنسبة للاستدعاء الرسمي لا يتم مباشرة من قبل الديوان للموظف المخالف حيث يقتصر عمل المُراقِبين على الإشارة إلى تلك المخالفات التي تم اكتشافها في تقاريرهم .

ويجدر بنا الإشارة إلى أن قانون ديوان المحاسبة الأردني بما فيه من أحكام يلزم كل وزارة وما تتضمنه من دوائر حكومية أن توفر لمراقبي الديوان كل ما يلزم لقيامهم بعملهم سواء كان ذلك بتوفير مكاتب عمل مستقلة بهم داخل تلك الوزارة بصورة دائمة يمارسون عملهم من خلالها (مواقِعِهم) أو السماح لهم بالقيام بالعملية الرقابية من موقع تلك المؤسسات – مكاتبها- والسماح لهم بالاطلاع على السجلات والمستندات الخاصة بالعملية الرقابية دون أي تحفظ أو قيود أو تعطيل أو مماطلة .

وتنقسم أنواع الرقابة العملية التي تمارسها مراقبات ديوان المحاسبة على أنشطة المؤسسات الحكومية لما يلي :

أ - الرقابة المالية السابقة : حيث يمارسها الديوان وذلك بالقيام برقابة وتدقيق مستندات الصرف إستناداً لنص المادة (٢٤) من قانون ديوان المحاسبة الأردني و هنا تكون الرقابة قبل عملية صرف الأموال العامة لمستحقيها ويسمى هذا النوع بالرقابة المانعة ، حيث أنها تمنع الخطأ قبل وقوعه والتأكد من قانونية تلك المستندات.
وتتميز الرقابة السابقة على الصرف بأنها تعمل على إعطاء أجهزة الرقابة المالية في الوزارات والمراقبين الماليين لوزارة المالية مزيدا من الحرص والانتباه والتأكد من إجراء المعاملات المالية وذلك تحسباً لمراجعة موظفي الديوان فيما بعد ، كما تزيد من إحكام الرقابة الداخلية على السجلات

والنظام المحاسبي في تلك الوزارات مما يحسن من أداء الموظفين المختصين كذلك فإن الرقابة السابقة تمكن مندوبي ديوان المحاسبة من وقف صرف المبالغ في حال مخالفتها للأنظمة والتعليمات المالية والقانونية مما يساهم في حماية الأموال العامة ، ويجدر بنا الإشارة إلى أن التعديل الجديد لقانون الرقابة المالية الخاص والساري العمل به حالياً في ديوان المحاسبة الأردني حيث عدل في شهر آذار من العام الحالي وطبق بعد شهر من نشره في الجريدة الرسمية والذي تضمن إلغاء لهذا النوع أو الإجراء من العملية الرقابية التي تمارسها السلطة التشريعية على المؤسسات الحكومية من خلال موقِعها كمُراقِبات واقتصر عملها الرقابي بعد إتمام المعاملات والإجراءات .

هذا وقد اختلفت آراء المُرَاقِبين بوصفهم الجهاز الرقابي لديوان المحاسبة في مدى صواب مثل هذا الإلغاء والذي قد ينتج عن طبيعة المهمة الرقابية حيث يلاحظ أن بعض المراقبات ترى ضرورة تطبيق هذا النوع من العمل الرقابي نظرا لأهميته السالفة الذكر فضلا عن دعم الموظفين التابعين رقابيا بأعمالهم لتلك المراقبات لتلك الإجراءات لكونه يشكل الحاجز الواقي لهم والذي يحميهم طالما وجد هناك هيئة رقابية مستقلة تعمل على متابعة عملهم منذ البداية ، أما بالنسبة لوجهة نظر مؤيدي هذا الإلغاء فتدور حول أن العمل الرقابي اصبح اكثر يسرا وسهولة على المُرَاقِب فضلا عن عدم تعطيل المعاملات وعمل الموظفين في تلك المؤسسات هذا من ناحية ومن ناحية أخرى حسب آرائهم فالمراقبة بوصفه هيئة رقابية مستقلة يجب أن لا يذكر أو يظهر توقيع المراقِبين على المعاملات منذ بدايتها جنبا لجنب تواقيع الموظفين في تلك المؤسسات وكأنهم يتمثلون في هيكل تنظيمي واحد .

وبالرغم من اختلاف الآراء حول هذا التعديل إلى انه لا يحق لأي مراقِب على اختلاف رأيه تجاوزه لأنه بذلك يقع في مخالفة يترتب عليها عقوبة جزائية بحقه .

ب. الرقابة المتزامنة : ويتم هذا النوع من الرقابة المالية أثناء سير المعاملات في تلك الوزارات التابعة رقابيا لديوان المحاسبة من خلال قيام المراقِب بأخذ عينات فجائية عشوائية تفحص من أجل التأكد من سير العمل وفق الأسس والمعايير المعمول بها في تلك الوزارة .

ج. الرقابة اللاحقة : وهي التي يتم تطبيقها بعد اكتمال المعاملات وصرف الأموال المقررة في الموازنة العامة لكل وحده إدارية حكومية ، ويقوم ديوان المحاسبة بمهمة الرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ونفقاتها كما يراقب أموال الدولة المنقولة والغير منقولة ويراقِب حسن استخدام هذه الأموال واستغلالها بالشكل الأمثل ويجدر بنا الإشارة إلى أن هذا الإجراء تقوم به المراقبات المالية من موقعها أو موقع المُراقَب حسب طبيعة المهمة الرقابية وما فيها من إجراءات ومن خلال الملاحظات على المراقبات المالية من موقع عملها (مكاتب الديوان) نجد انه فضلا عن مزايا هذا النوع المتمثلة بدقته وسلامته وقدرته على اكتشاف الأخطاء خصوصا أن اغلب المراقبات تقوم باستخدام العينات الإحصائية إذا أمكن حيث يتطلب العمل الرقابي فيها تدقيق ورقابة جميع المعاملات كاملة دون اخذ عينات نظرا لعدم تجانس مجتمع العينة والذي لا يمكن الاعتماد عليه في عملية الرقابة المالية.

ورغم ذلك فان تلك المراقبات تلجأ إلى اخذ عينات عشوائية في بعض الأحيان نظرا لاتساع حجم النشاط الحكومي مما يعني عدم تحقيق النتائج المرجوة من العملية الرقابية لتلك المراقبة فضلا عن انه يحتاج إلى وقت وجهد من قبل المراقبين نظرا لكبر حجم المعاملات التي يجب مراجعتها مما يعني احتمال وقوع الأخطاء وتأجيل إنجاز كثير من الإجراءات الرقابية لوقت آخر لضيق الوقت الذي لا يتناسب وحجم العمل الرقابي المطلوب إنجازه .

الفصل الثاني
الرقابة المالية في موقع المراقِبْ

٢-١ / مفهوم وهدف الرقابة المالية من موقع المراقِب.
٢-٢ / المراحل والإجراءات التي تتم فيها الرقابة في موقع المراقِب.
٢-٣ / الآثار المترتبة للرقابة المالية على رفع كفاية أداء أعمال الرقابة المالية والموظفين من موقع المراقِب .

٢-١ / مفهوم وأهمية الرقابة المالية من موقع المراقِب.

تتمثل الرقابة المالية في موقع المراقِب بموقع الجهة القائمة بالعملية الرقابية التي يمارسها ديوان المحاسبة الممثل للسلطة التشريعية على أعمال الدوائر أو المؤسسات الحكومية التابعة رقابيا له حيث تعمل هيئات الديوان الرقابية من موقعها على مراقبة نشاط تلك المؤسسات لأجل التأكد من سير أعمالها من ناحية وعدم وقوع أي تجاوزات ومدى تطبيقها للقواعد والأصول الواجب اتباعها لممارستها أنشطتها العامة من ناحية أخرى ، ويعد هذا النوع من الرقابة على نشاط المؤسسات الحكومية الأول في تصنيفنا لأنواع الرقابة المالية وفقا لموقع ممارستها لعملها الرقابي حيث يجري هذا النوع من خلال الاتصالات والمعاملات المتمثلة بالكتب الخطية المرسلة من تلك المراقبات إلى الوزارات التابعة لأجل طلب إرسال السجلات والملفات بما فيها من معاملات إلى موقع المراقبات وفقا لأسس معمول بها نذكرها لاحقا بهدف إجراء العملية الرقابية عليها بما تتضمنه من تدقيق وفحص لتلك السجلات والتأكد من سلامتها واتباع المؤسسات المراقبة للأسس والقواعد المتبعة في إجرائها لتلك المعاملات بصورة عامة أو اتباعها لتعليمات العمل المعمول بها أثناء سير العمل بصورة خاصة حيث يركز العمل الرقابي لتلك المراقبات من موقع عملها على أهمية العملية الرقابية وسيرها على وفق معاييرها المحددة دون أي تجاوزات من قبل المراقِبين الذين يتمثلون بهيئة رقابية مستقلة وظيفيا عن مؤسسات الدولة وأنشطتها بهدف تحقيق الغاية الأساسية من تلك المراقبات وهي ممارسة دور المراقِب على النشاط الحكومي لضمان الحفاظ على المال العام أولا وأخيرا .

أما الغاية من إنشاء هذه المراقبات هو كبر النشاط الحكومي وأهميته وتوزيع تلك المراقبات يأتي من اجل السعي على ضمان قيامها بالعملية الرقابية على الصورة الصحيحة المرجوة وذلك على وفق للقواعد والأصول المتبعة في ديوان المحاسبة ، وتأتي أهمية العملية الرقابية وفقا لهذا الموقع من خلال تمكين القائمين بالعملية الرقابية (المُراقِبين) بالقيام بعملهم الرقابي دون تعطيل وارباك لعمل الموظفين خصوصا ان الكثير من العمليات الرقابية تتطلب مدة طويلة لأجل التأكد من سلامة المعاملات مع التنويه بأن العملية الرقابية تختلف في الفترة الزمنية لإتمامها باختلاف المهمة الرقابية حيث يحق للمراقِب أن يرفع كتاب يشعر به رئيس المراقبة بطلب تمديد المدة القانونية له للقيام بالعملية الرقابية من موقعه مع ذكر سبب هذا التمديد على ان يقوم بإرسال نتائج أعماله الرقابية التي توصل إليها حتى تاريخ محدد والتي لم يستكمل الرقابة عليها .
تحقق الرقابة من موقع المراقِب استقلالية بمفهومها العام لعمل المراقِب مما يعطيه الفرصة للتفكير والتنبه للأخطاء بصورة واضحة وعقلية متفتحة افضل مقارنة بعمله من موقع المراقَب بالعملية الرقابية .

وتعد استقلالية العملية الرقابية من موقع المراقِب من مزايا العمل الرقابي في هذا الموقع لبعض المراقبات نظرا لتأكيده على ان العملية الرقابية تقوم بها هيئات مستقلة لا تخضع لسلطة أي مؤسسة معنية بالرقابة على أعمالها ، يجب التأكيد بأنه بغض النظر عن كون هيئة الرقابة لديوان المحاسبة موجودة بمكاتب خاصة بها داخل الوزارات أو في مكان مستقل عنها فان العملية الرقابية لتلك المراقبات لا تختلف في كلا الحالتين لأنها تعمل على وفق موقعها كهيئة رقابية مستقلة مكانيا ما دامت تعمل داخل مكاتب خاصة بها فإنها تمثل مكاتب لديوان المحاسبة ومستقلة عن الهيكل التنظيمي لتلك الوزارات التابعة رقابيا أو تحديدا المعنية بالعملية الرقابية.

أما من سلبيات هذا النوع من العمل الرقابي فيتمثل بان الكثير من المراقبين يرى انه لا يمكن ان تتم العملية الرقابية بوصفها إجراء رقابي أو موجه بعيدا عن موقع المراقَب لأنه في ذلك لا يعطي الصورة الواضحة العامة عن نشاط الموظفين ومدى حرصهم على تأديتهم لعملهم وفقا للقواعد المحددة خصوصا ان السجلات لا توضح مثل هذه الصورة فيما لو كانت الرقابة من موقع المراقِبين هذا من ناحية والتأكيد بان العملية الرقابية بمفهومها العام هي عملية ميدانية تتطلب قيام المراقِبين الانتقال إلى موقع المراقَبين لأجل اخذ الصورة الكاملة عن الأنشطة وطبيعة سير العمل خصوصا ان الكثير من العمليات الرقابية لا يعقل القيام بها من موقع المراقِب فقد يكون المراقِب في مركز المدينة والمؤسسة التابعة في محافظة ما تابعة لمركز هذه المراقبة وهذا يعني صعوبة عمل تلك المراقبات من موقعها كجلب المستندات والسجلات وفحصها أو الاستفسار والمسائلة عن بعض الأمور أو حتى ان نشاط تلك المؤسسة بطبيعته لا يمكن إجراء العملية الرقابية عليه من موقع المراقِب ونهاية لابد من التأكيد ان هذا النوع من العملية الرقابية يتم اتباعه في مراقبات معينة لديوان المحاسبة وهذا يعتمد على طبيعة نشاط تلك المؤسسات وحجم أعمالها كما ذكرنا سابقاً فضلا عن اعتبارات أخرى من حيث التوزيع الجغرافي لتلك المراقبات ومدى اتساع المساحة المكانية و بين المراقِب والمراقَب فضلا عن عدم إمكانية إقامة مراقبات تعمل من موقعها لجميع نشاطات قطاعات العمال التي تمارسها المؤسسات الحكومية .

٢-٢ / المراحل والإجراءات الرقابية من موقع المراقِب.

تنقسم المراحل والإجراءات للعمل الرقابي وفقا لمفهوم الرقابة المالية من هذا الموقع إلى جانبين ،

الجانب الأول مراحل وإجراءات رقابية تمارسها الرقابة المركزية في ديوان المحاسبة حيث تتمثل بآلاتي:

١. تقويم رقابة أداء الدوائر والتي يقصد بها مدى قدرة الدوائر الرقابية على قيامها بأعماله على وفق للقواعد والأسس والمعايير المحددة لها وهذا يتمثل بلغة أخرى بتقويم كفاية أداء أعمال الموظفين في تلك الدوائر .
٢. متابعة الأعمال التنفيذية للقطاع وفي الإمكان ان يشترك في المهمة الرقابية عدة لجان رقابية تشرف على العمل الرقابي ويطرح التساؤل لتلك المراقبة المركزية هل تسير هذه المراقبات أو الهيئات على وفق للقواعد المحددة للعملية الرقابية أم لا ؟ .
٣. إصدار التقارير السنوية للديوان بصورته النهائية بعد ان يتم تجميع تقارير المراقَبات وملاحظتها ومعالجتها بصور يتم فيها تنقيحها ودراستها والتي تمثل القناة الرئيسية لضبط هذه الرقابة لكل قطاع مسؤول عن مجموعة رقابات يتم دراستها وتقويمها بصورة صحيحة .

وتصنف الرقابة المركزية لديوان المحاسبة في الأردن :

١. الرقابة على قطاع الخدمات .
٢. الرقابة على قطاع المال .
٣. الرقابة على الحكم المحلي .
٤. الرقابة على الأمن والطاقة .

أما الجانب الثاني للمراحل والإجراءات الرقابية يتمثل بموقع المراقَبات لديوان المحاسبة فيجب التأكيد على اختلاف تلك الإجراءات عامة على وفق لطبيعة عمل تلك المؤسسات التابعة رقابياً وباختلاف المهمة الرقابية وطبيعة العمليات التي سوف يتم مراقبتها .

ولا بد من التأكيد أنني عملت في إعداد بحثي على إجمال تلك الإجراءات بصورة عامة للمراقبات التي تعمل من موقعها الرقابي على نشاط تلك المؤسسات باختلاف أعمالها أو نشاطها حيث تتمثل بالمراقبة اللاحقة لجميع المعاملات المنجزة بعد إحضارها لمكاتب الديوان وتنظيم المطالبات المترتبة على المراقبة في حال وجودها والتركيز على أهمية إبداء الرأي حول ملاحظات ديوان المحاسبة بعد التأكد من صحتها وإصدار مصادقة من قبل الديوان على تلك المعاملات وفضلاً عن دراسة الاعتراضات المقدمة من أصحاب العلاقة على أنواع المطالبات وملاحظات ديوان المحاسبة المنظم

بها مطالبات إضافية إلى بيان مقدار الرسوم عليها المحمولة من أقسام القبض أو من قِبَل المديريات الأخرى التابعة للوزارة ، والمشاركة في اللجان المتعلقة بالقوانين وتعديلاتها المتعلقة بالمهمة الرقابية وإبداء الرأي في نتائج الرقابة التي تتم على تلك المعاملات موضوع العملية الرقابية ، ومن ثم إعداد التقارير حول نشاط مديرية المرَاقبة شهريا ورفعها لعطوفة المدير العام للرقابة في ديوان المحاسبة المركزية وإعداد التقارير حول نشاط وحدات المراقبة في المراكز الحكومية والتعليق عليها أما بالنسبة لإجراءات العمل الرقابية في مراقبات ديوان المحاسبة لنشاط المؤسسات الحكومية يتم من خلال ورود المعاملات من المراكز التابعة للوزارة أو الدائرة المركزية إلى قسم حفظ الملفات بموجب كشف بأرقام هذه المعاملات ويتم مطابقة هذه الكشوفات مع الطرود الحاوية لتلك المعاملات وما عليها من ملاحظات أو أي نواقص ويتم تسجيل هذه المعاملات في سجل خاص لكل موقع من مواقع تلك الدائرة على حدة في قسم حفظ البيانات ويبين هذا السجل أرقام المعاملات ورقم كتاب الإرسال لتلك المعاملات وتاريخه لديوان المحاسبة في موقعه ويجدر التنويه إلى ان هذا السجل يكون بأرقام متسلسلة وأي نواقص يتم متابعتها مع الدائرة التابعة رقابياً وفي حال عدم وجود أخطاء يتم التوقيع على (متن) الملف الحاوي لمجموعة المعاملات لتلك الدائرة من قبل مراقبي ديوان المحاسبة بما يفيد رقابة وفحص جميع البيانات لتلك المعاملات ، إلا انه يتم تنظيم تقرير لتلك المراقبة يوزع على رئيس قسم المراقبة في موقِعه ولرئيس قسم حفظ البيانات والمعاملات وللمراقِب المختص ونسخة للدائرة المعنية بالعملية الرقابية ونسخة تحفظ في الملف العام ويتم توقيع جميع هذه النسخ واعتمادها من مدير الرقابة العام ويتم تسجيل تلك المعاملات والتي تم اكتشاف الأخطاء بها في سجل خاص يسمى سجل لوائح الرقابة الصادر من مديرية المراقبة ويبين هذا السجل رقم لائحة الرقابة ورقم المعاملة وتاريخها واسم الملف وخلاصة اللائحة ورقم الكتاب وغيرها من الملاحظات ، ويتم ورود كشوفات مرفق بها إيصالات تبين تحقق الدفع أو تسديد الرسوم المترتبة على المعاملات والتأكد من ختمها وتصديقها رسمياً .

أما بالنسبة لتطبيق هذه الإجراءات الرقابية من موقع المراقِب على سندات الصرف من خلال اخذ عينات من السندات أو السجلات في القسم المالي (الدائرة المالية للوزارة) والقيام بتجهيز ورقة عمل بحيث تحتوي على مركز السجل ورقم التأدية وتفاصيل المبالغ إضافة إلى المعلومات التي سيتم التحقق منها لاحقاً كذلك التحقق من تصديق لفواتير من قبل الموظف المخول بتلك المسؤولية أو صاحب الاختصاص والتحقق من وجود سندات إدخال وضبط استلام وقرار إحالة للمواد – إذا لزم الأمر - والقيام بمراجعة التوقيع لمدقق النفقات على هذه المطالبات أو المعاملات والتأكد من وجودها في السجلات التي يجب ان تمثلها ثم مراجعة ما تشمله تلك السندات ضمن العينة والتأكد من صلاحيات المفوضين الموقعين على سندات الصرف وموقعة من مسجلها في هذه السجلات على وفق الحدود المعمول بها قانوناً للصرف ثم التأكد من توقيع المراقِب المالي (مندوب وزارة المالية في تلك الدائرة) للعينة التي تم اختيارها وطلب كشوفات البنك والتحقق من صرف المبالغ المسحوبة على هذه البنوك ويشمل تاريخ الصرف على ورقة العمل والاستفسار عن الشيكات المصروفة ان وجدت .

أما بالنسبة للإجراءات الرقابية المعمول بها من قبل المراقبات – وفقا لموقعها – على الوثائق المطلوبة فيما ذلك من خلال طلب كشوفات المتابعة من القسم المعني بالمراقبة للعام مدار الرقابة ثم تجهيز ورقة عمل بحيث تحتوي رقم المعاملات واسم صاحب المعاملة وقيمتها والوثائق المضبوطة فضلا عما سيتم التحقق منه لاحقاً ، وعليه طلب جميع القضايا من خلال كشوفات المتابعة وطلب المعاملات العائدة لهذه القضايا وحيث يمكن الاستعانة بذلك بموجب كتب رسمية تصدرها الدائرة للطرف الثاني المرتبطة بالمعاملة ثم التحقق من صحة تفريغ معلومات القضية في كشف المتابعة حيث يبين هذا الكشف تاريخ التكليف وتاريخ الضبط وتاريخ الاستلام وعدد الملفات وثم القيام بمراجعة المعاملات والتأكد من صحة تفريغ معلومات الأوراق الخاصة بالمعاملة وتوقيتها والتحقق من انه تم تنظيم المطالبات المترتبة على المخالفات المرتكبة من قبل أصحاب العلاقة والتأكد من انه في حالة تطابق رأي أصحاب العلاقة مع رأي اللجنة من تنظيم قضية باسم صاحب المعاملة ويتم توقيعهم على طلب معالجة أصوليا أما في حالة الخلاف في الرأي فإنه يتم إحالة القضية ووثائقها إلى المحكمة المختصة بمثل تلك القضايا حسب طبيعتها للفصل في الخصومة .

٢-٣/ أثر الرقابة المالية في موقع الرقابة على رفع كفاية أداء أعمال الرقابة المالية والموظفين من موقع المراقِب .

قبل بيان اثر الرقابة المالية على كفاية أداء الموظفين من موقع المراقِب لا بد من الإشارة إلى انه هناك عوامل مؤثرة في سير العملية الرقابية يمكن ان تتركز فيما يأتي :

١. الوعي الرقابي - ويتركز ذلك على مدى وعي الموظفين في الدوائر الحكومية على أهمية العملية الرقابية وأنها ليست مجرد عملية تشكيك في عمل الموظف وإنما هي عملية وقائية وحماية للموظف ومانعة لوقوع المخالفات والتجاوزات التي يترتب عليها عقوبات جزائية من ناحية أخرى التأكيد ان العملية الرقابية هي عملية توجيه للعاملين بهدف تحقيق الغاية المرجوة لكل من المراقِب والمراقَب ، وفي ضوء تعامل المراقِب مع الموظفين في تلك المؤسسات تتحدد جودة مخرجات (نتائج) العملية الرقابية المتمثلة بتقرير ديوان المحاسبة النهائي .

٢. مهارات الاتصال - وهي من العوامل المهمة جدا لمراقبي ديوان المحاسبة فهو موجه في العملية الرقابية قبل ان يمارس المراقِب أعماله بحماية قانونية وعليه فان المراقِب يجب ان يتمتع بأسلوب الرشاد والتوجيه بغض النظر عن الصلاحيات المناط بها وذلك لإنجاز تقرير رقابي جيد وكفي ضمن المعايير المتعارف عليها في عمل الرقابة والتوصيات وتؤكد من ان العمل يسير على ما يرام ، ويجب التأكيد ان من أهم شروط التوصيات هو قابليتها للتنفيذ وان تكون منطقية وموضوعية فضلا عن ضمان الجودة المعلوماتية للتوصية والرقابة قد تكون أفقية في الدوائر التابعة للديوان رقابيا أو عموديا حسب التسلسل الرقابي للقائمين بعملية الرقابة ، فضلا على أنها تتأثر بعوامل التطور والتقنية التي يمارسها المراقِب واستخدام أسلوب العينات الإحصائية والحاسوب وفرق العمل والتي تعمل على وفق قواعد ومعايير محددة، مع قاعدة معلوماتية تمكن المراقِبين من القيام بعملهم الرقابي ويمكن إجمالها بما يأتي :

١. هيكل تنظيمي متطور .
٢. خطة استراتيجية متطورة ذات أهداف واضحة السياسات وبرامج وخطط متابعة للتأكد من تنفيذ العمل .
٣. مجموعة من الأدلة التي تساعد المراقِب على القيام بالعمل الرقابي بالصورة المرجوة .
٤. الانتقال التدريجي من الرقابة السابقة إلى اللاحقة .
٥. المشاركة في اللقاءات العلمية والمؤتمرات والتواجد الفعال فيها .

وأما بالنسبة لنتائج التحليل الإحصائي للاستبيان والذي كان هدفه يتمحور حول أثر الرقابة المالية في رفع كفاية أداء أعمال الرقابة المالية والموظفين من هذا الموقع والذي قمنا بتوزيعه على عدد من المؤسسات الحكومية التي ينطبق عليها هذا النوع من العمل الرقابي كانت كالتالي :

١. اتجهت النتائج المتحققة حول مدى الرضا على العمل الرقابي من قبل الموظفين نحو الموافقة والتأييد .
٢. أما بالنسبة لمدى تفضيل الموظفين لمثل هذا النوع من العمل الرقابي على أعمالهم اتجه نحو التأييد والموافقة بنسبة عالية .
٣. أبدت الدراسة أن ٦٨% من الموظفين يتعاملون بصورة مباشرة مع المراقِبين وفقاً لهذا الموقع.
٤. حول مدى كفاية هذا النوع الرقابي على نشاطات المؤسسات الحكومية اتجهت نحو التأييد حسب طبيعة العمل الرقابي .
٥. أما عن مدى توافق هذا العمل الرقابي على وفق هذا الموقع فإنه لا يتعارض مع نشاط تلك المؤسسات .
٦. إن هناك تأثير للعملية الرقابية على رفع الكفاية الإنتاجية من موقع المراقِب.
٧. وعند سؤال الموظفين عن اقتراحاتهم حول تطوير العملية الرقابية من موقعها بحيث تصبح اكثر فعالية في رفع كفاية أداءهم لأعمالهم كانت كما يأتي :

- يجب أن يكون هناك تنسيق بين المراقِب والموظف ، وتنسيق مباشر يومي أو أسبوعي كي لا يصبح هنالك إرباك في العمل وتكرار في الأخطاء وتكون الصورة واضحة للطرفين .
- أفضل أن تكون الرقابة لجميع المراحل وليست رقابة لاحقة .
- إن تطوير عملية الرقابة له أثر كبير على المؤسسات ، وذلك من خلال اتباع السياسات والوسائل التي تريح الموظفين ، مثل تقديم الدعم لكافة الموظفين بدون استثناء حتى ليصبح هناك ولاء للموظف لعمله .
- أن تكون الرقابة بناءة لا تعتمد على التقارير الارتجالية ، الروتينية .
- أن تكون الهيئة الرقابية مؤهلة علميا .
- التعاون مطلوب بين المراقِب والمراقَب .
- بما أننا أصبحنا في عصر تكنولوجيا المعلومات وسرعة نقل المعلومة في اقل من جزء من الثانية يتطلب توفير الأرضية الملائمة وذلك بوجود أجهزة حاسب رقابية فضلا عن تبسيط التعامل مع السجلات الكثيرة والمتواجدة في الدوائر والمؤسسات الحكومية وتدريب الكوادر البشرية لتهيئتها للتعامل مع متطلبات العصر الحديث و تعيين مدراء ورؤساء لهم روح العصر الحديث من الناحية الوظيفية والابتعاد عن العقلية النمطية التي مازالت سائدة في بعض المؤسسات والدوائر والتي تؤثر في صنع القرار واتخاذه بالتالي ينعكس بدوره على النتيجة المتوخاة .
- أن يكون العمل الرقابي متواضع وأن لا تكون نظرته استعلائية .
- أن يتسم المراقِب بالموضوعية وأن يكون على دراية باللغة العربية وأن يستأنس برأي الموظف قبل اتخاذ القرارات ويكون اجتماعيا بعيداً عن الانطوائية .
- أن لا يترصد للموظف في كل تحركاته وأن لا تكون قراراته انتقامية على الأخطاء السابقة .
- الانتقادات أعلاه لا تمثل الاتجاه العام للرقابة وإنما هي حالات خاصة استثنائية ، وعلى الرغم من أنها هامشية إلا أنها مهمة بحكم أنها قد تتوسع في المستقبل إذا لم يتم الحد منها ولا يقصد بها الإساءة لأحد ما وإنما للمصلحة العامة أولاً وأخيراً .

فيما يلي تحليل الجدول السابق

١. بصفتك موظف في مؤسسة حكومية هل أنت راض عن العمل الرقابي على عملك؟
كانت النتائج تميل الى الموافقة وهذا يدل على وجود قبول عام اتجاه الرقابة المالية .
٢. هل تفضل العمل الرقابي لديوان المحاسبة من موقع عمله كمراقِب .
كانت النتائج تميل للموافقة وهذا يدل على تأييد المراقَب لهذا النوع الرقابي .
٣. هل هناك تأثير في عمل المراقِب على أدائك أثناء قيام الرقابة من موقعه .
كانت النتائج تميل للموافقة وهذا يدل على وجود تأثير واضح للرقابة المالية على المراقَب من موقعها .
٤. هل تأثير الرقابة المالية واضح على عملك أثناء قيام الديوان به من موقعه الرقابي .
كانت النتائج تميل للموافقة .
٥. بغض النظر عن صلاحيات المراقِب القانونية هل أنت مؤمن بعمل تلك المراقبات من موقعها .
كانت النتائج تميل للموافقة والتأييد وهذا يعبر عن الوعي الرقابي لدى المراقَب .
٦. هل أنت متحفظ مع المراقِبين في استفساراتهم عن عملك و مسؤولياتك .
كانت النتائج تميل لعدم الموافقة وهذا يعطي صورة ايجابية عن العملية الرقابية .
٧. هل أنت مع أن العملية الرقابية من موقع المراقِب لا تعطيك الفرصة لتوضيح أي نقاط قد يضر عدم تفسيرها بموقفك أمام المراقِب .
كانت النتائج تؤيد ذلك بنسبه عالية تجاوزت ٦٥% وهذا يعني لزوم ايجاد حلول لهذه المشكلة.
٨. هل ترى أن العملية الرقابية من موقع المراقِب تساعدك كموظف بالقيام بعملك بكل حرية ودون التقيد بعمل المراقِب .
كانت النتائج تميل للموافقة وهذا يعبر عن ايجابية تطبيق هذا النوع من العمل الرقابي .
٩. هل يتعامل معك المراقِب من موقعه بصورة مباشرة أثناء القيام بعملية المراقبة .
كانت النتائج تميل للموافقة .

١٠. هل يتعامل معك المراقِب من موقعه بصورة متزمتة ومتعصبة وبعدم التساهل في إجراءاته معك كموظف في حالة ارتكابك أي مخالفة أو تجاوز يخص عملك .
كانت النتائج تميل بنسبة عالية تزيد عن ٧٠% للموافقة والتأييد وهذا يدعوا المراقبين الى العمل نحو التعامل بصورة أقل تعصبا مع المراقَبين ويدل على حرص المراقِبين في عملهم.
١١. هل تؤثر الرقابة المالية من موقع المراقِب على قدرتك في أداء أعمالك بصورة واضحة.
كانت النتائج تميل للموافقة وهذا يعبر عن وجود أثر واضح وملموس للرقابة المالية على أداء المراقَبين .
١٢. هل تؤثر الرقابة المالية من هذا الموقع على مدى كفايتك الإنتاجية .
كانت النتائج المتحققة تميل للتأييد .
١٣. هل برأيك أن هذا النوع من العمل الرقابي كافي لأجراء الرقابة على نشاط مؤسستك .
كانت النتائج تميل للموافقة وهذا يدل على جدوى هذا النوع الرقابي وفقا للعينة التي يتم اتباع فيها العملية الرقابية .
١٤. هل تعاني من ضغوط نفسية أثناء قيام المراقِب بعمله من موقعة الرقابي .
كانت النتائج تميل للموافقة وهذا يعود الى العمل نحو تخفيف تلك الضغوطات على المراقَبين من أجل ضمان سلامة العملية الرقابية بالصورة المرجوة .
١٥. إن مدى تأثير الرقابة المالية من موقع المراقِب ملحوظ وكبير نسبيا .
كانت النتائج تميل للموافقة .

ثالثا :الخصائص العامة .

- إن من أهم العوامل المؤثرة للرقابة المالية على كفايتك في أداء عملك من هذا الموقع هو اقتصارها للوقت .
كانت النتائج تميل لعدم الموافقة وهذا يدل على أن إجراءات الرقابة المالية تستغرق وقت طويل.
- إن من أهم العوامل المؤثرة للرقابة المالية على قدرتك الإنتاجية من هذا الموقع هو عدم تعارضها مع جدول أعمالك و نشاطاتك أثناء القيام بها .
كانت النتائج تميل للموافقة وهذا يعبر عن ايجابية العمل الرقابي .
- إن العمل الرقابي من موقع المراقِب يعطيك الراحة مقارنة بالقيام به من موقع عملك كموظف.
كانت النتائج تميل للموافقة وهذا يدل على جدوى تطبيق هذا النوع من العمل الرقابي .
- هل تملك في ذهنك صورة واضحة عن العمل الرقابي من موقع المراقِب .
كانت النتائج تميل للموافقة بنسبة عالية تزيد عن ٩٠% وهذا يدل على وجود وعى بأهمية العمل الرقابي لدى المراقَبين .
- هل تحرص على أداء عملك بالصورة الصحيحة لضمان عدم مسائلتك مستقبلا.
كانت النتائج تميل للموافقة والتأييد وهذا يدل على حرص المراقَبين على القيام بعملهم بصورة سليمة تجنبهم المسائلة من قبل المراقِب .
- هل تتعارض العملية الرقابية من موقعها مع وظيفتك .
كانت النتائج تميل لعدم الموافقة وهذا يدل على استقلالية العمل الرقابي .
- هل أنت مؤمن بكفاية العمل الرقابي من موقع المراقِب .
كانت النتائج تميل للموافقة وهذا يدل على ايجابية الرقابة المالية .
- بوصفك موظف تعمل في مؤسسة حكومية هل أنت جاد بأهمية العمل الرقابي من موقع المراقِب .
كانت النتائج تميل للموافقة وهذا يدل على إيمان المراقَب بالعمل الرقابي على نشاطه .
- هل أنت مؤمن بأهمية العمل الرقابي على أدائك أعمالك على اختلاف موقعه .
كانت النتائج تميل للموافقة والإيجابية .
- إن مدى تأثير الرقابة المالية على كفايتك يعتمد على موقع العملية الرقابية .
كانت النتائج تميل للموافقة والتأييد .
- إن مدى تأثير العملية الرقابية على رفع كفايتك الإنتاجية من موقع المراقِب ضعيف .
كانت النتائج تميل لعدم الموافقة أو التأييد بنسبة عالية وهذا يدل على أن تأثير الرقابة المالية من موقعها كبير .

- إن مدى تأثير الرقابة المالية على قياس أداء أعمالك يعتمد على المكان الرقابي .
كانت النتائج تميل للموافقة والتأييد بنسبة عالية وهذا يدل على اختلاف تأثير الرقابة المالية باختلاف موقعها .
- هل أنت مع أن مثل هذا النوع من العمل الرقابي أصبح غير فعال نظرا لعدم وضوح صورته .
كانت النتائج تميل بنسبة تزيد عن ٨٥% لعدم الموافقة وهذا يدل على جدوى تطبيق هذا النوع من الرقابة المالية .

...../ يتبع في العدد القادم

المنتجات المشتركة والمنتجات الجانبية Joint Production and By-products .

- زهير عمرو دردر
- عضو هيئة التدريس بجامعة سرت – الجماهيرية الليبية .
- طالب فى جامعة بورنموث / المملكة المتحدة برنامج الاجازة الدقيقة (الدكتوراه)
- طالب فى برنامج The Association of Chartered Certified Accountants – ACCA

المنتجات المشتركة هى عبارة عن منتجين أو أكثر يمكن إستخراجهما من عملية تصنيع واحدة ولكن لايمكن تمييزها من بعضها قبل نقطة الانفصال (أى يتم تصنيعها من نفس المواد الاولية) . كما أن المنتجات المشتركة لديها قيمة بيعية حقيقية بعد الفصل أو بعد إجراء عمليات إضافية لإعدادها للبيع . وكذلك لايمكن تحديد هويتها حتى يتم الوصول الى نقطة الإنفصال والتكاليف التى تحدث قبل هذه النقطة هى تكاليف مشتركة ويجب توزيعها على هذه المنتجات بطريقة ما كما سنرى فيما بعد .

توجد أربعة طرق رئيسية لتوزيع التكاليف المشتركة وهى :

١. طريقة القياس الفعلي (المادي) :

وطبقا لهذه الطريقة يتم تحديد تكلفة الوحدة على أساس نصيب المخرجات من كل منتج من المنتجات المشتركة بناءاً على الوزن المحمل لكل منها أو بناءاً على حجم إجمالى المدخلات من المواد الأولية .

٢. طريقة قيمة المبيعات عند نقطة الإنفصال :
يتم توزيع التكاليف المشتركة بناء على إمكانية كل منتج وقدرته على زيادة الايرادات وما يمكن إضافته الى قيمة الأرباح .

٣. طريقة قيمة المبيعات فى ظل عدم وجود القيمة السوقية عند نقطة الإنفصال .
ويتم توزيع التكاليف المشتركة هنا لكل وحدة بناء على قيمة المبيعات المتبقية للمنتج أو بناء على صافى قيمة المبيعات المتبقية حسب المعادلة الاتية: (قيمة المبيعات النهائية – تكلفة عمليات ما بعد الفصل) .

٤. طريقة المتوسط الموزن
بناء على هذه الطريقة يتم توزيع التكاليف المشتركة باستخدام المعادلة التالية :
عدد وحدات الإنتاج المشترك × معدل تحميل محدد مسبقا

أما المنتجات الجانبية وهى منتجات يمكن إستخراجها خلال عملية إنتاج المنتج الرئيسى ، ومن المميزات الرئيسية لهذه المنتجات أنها تسعر بقيمة أقل من المنتجات الرئيسية . وهى منتجات لايتم تحديد تكلفتها ولكن يتم تقييم أو تحديد القيمة الممكن إستردادها عند بيع هذه المنتجات " قيمة المبيعات مطروحا منها تكاليف ما بعد الانفصال عن المنتج الرئيسى والمنفقة على المنتجات الجانبية" وتوجد ثلاثة طرق لمعالجة قيمة هذه المنتجات الجانبية :

١. يتم معالجتها على أنها موارد للدخل العارض .
٢. او يتم طرح قيمتها من إجمالى تكاليف البضاعة المباعة للمنتج الرئيسى .
٣. أو يتم طرح قيمتها من إجمالى تكلفة الإنتاج الأمر الذى يؤدي إلى التأثير فى تكلفة مخزون آخر المدة

والطريقة الثالثة يميل إليها الكثير من الكتاب ولكن الاختيار بين هذه الطرق يتأثر بالممارسة العملية لهذه الطرق وتطبيقاتها كما يتأثر بالمبررات النظرية المطروحة والخاصة بكل طريقة.

مثال

عدد من المنتجات يتم تصنيعها بإستخدام مرحلة واحدة خلال إحدى الفترات التى كان من المتوقع أن تكون تكاليفها بقيمة ٢٠٠٠٠٠ دينار فكان الإنتاج المتوقع كما يلى :

	الإنتاج	سعر البيع
منتج أ	٨٠٠٠ طن	٥ دينار للطن
منتج ب	٢٠٠٠٠ طن	٥ دينار للطن
منتج ج	٢٥٠٠٠ طن	١٠ دينار للطن

المطلوب /

١- توزيع تكاليف المنتجات المشتركة بإستخدام طريقة القياس الفعلى .

٢- توزيع تكاليف المنتجات المشتركة بإستخدام طريقة قيمة المبيعات النسبية .

الحل

أولا – طريقة القياس الفعلي .

المنتج	أ	ب	ج	الإجمالي
المخرجات بالطن	٨٠٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٣٠٠٠
نسبة توزيع التكاليف المشتركة	٨/٥٣	٢٠/٥٣	٢٥/٥٣	
التكاليف المشتركة	٣٠١٨٨ د.	٧٥٤٧٢ د.	٩٤٣٤٠ د.	

ثانيا – طريقة قيمة المبيعات النسبية .

المنتج	أ	ب	ج	الإجمالي
قيمة المبيعات	٤٠٠٠٠ د.	١٠٠٠٠٠ د.	٢٥٠٠٠٠ د.	٣٩٠٠٠٠ د.
	(٥×٨٠٠٠)	(٥×٢٠٠٠)	(١٠×٢٥٠٠)	
نسبة توزيع التكاليف المشتركة	٤/٣٩	١٠/٣٩	٢٥/٣٩	
التكاليف المشتركة	٢٠٥١٣ د.	٥١٢٨٢ د.	١٢٨٢٠٥ د.	

فبمقارنة إجمالى الربح الحدي يتضح أن طريقة المبيعات النسبية تعتبر الطريقة الأكثر عدالة من الطريقة الأولى وذلك من خلال التأكيد على أن كل وحدة من المنتجات المشتركة تحقق نفس إجمالى الربح الحدي بعد خصم تكاليف الإنتاج المشتركة ، وفى المقابل نجد أن طريقة القياس الفعلي كأساس للتوزيع قد تؤدي إلى الحصول على إجمالى أرباح عالية لبعض المنتجات المشتركة والحصول على إجمالى أرباح منخفضة أو خسائر لبعض المنتجات الأخرى . وفيما يلى مثال آخر يوضح كيفية توزيع التكاليف المشتركة فى حالة وجود أكثر من مرحلة إنتاجية .

مثال

شركة تقوم بتصنيع أربعة منتجات تمر عبر مراحل إنتاجية خلال الفترة رقم ٤ تكلفة العمليات العادية كانت ١٦٠٠٠ دينار والمخرجات كانت كما يلى :

	الوحدات المنتجة	الوحدات المباعة	سعر البيع للوحدة
منتج P١	٦٠٠		
منتج Q١	٤٠٠		
منتج R	٥٠٠	٤٠٠	٧ دينار للوحدة
منتج S	٦٠٠	٤٥٠	١٠ دينار للوحدة

كل من المنتج P١ ، Q١ يتم إضافة عمليات أخرى إضافية بشكل منفصل للحصول على منتج نهائى هو P٢ ، Q٢ بتكاليف تفاصيلها كما يلى :

	وحدات منتجة	وحدات مباعة	تكلفة المراحل	سعر البع
منتج P٢/P١	٦٠٠	٦٠٠	١٠٠٠ دينار	P٢ =١٠ د
منتج Q٢/Q١	٤٠٠	٣٠٠	٢٥٠٠ دينار	Q٢ =٢٠ د

المطلوب / حساب تكلفة كل منتج من المنتجات المشتركة وقيمة الارباح التى يحققها كل منتج خلال الفترة رقم ٤ مع ملاحظة عدم وجود مخزون أول المدة .

الأجابة

أ-

	P٢	Q٢
قيمة المبيعات	٦٠٠٠ دينار	٨٠٠٠ دينار
يطرح تكلفة العمليات الإضافية	١٠٠٠ د.	٢٥٠٠ د.
القيمة المقترحة لمبيعات كل من P١ ، Q١	٥٠٠٠ د.	٥٥٠٠ د.

ب- المنتجات المشتركة

	قيمة المبيعات	النسبة المئوية	حصة التكاليف المشتركة
منتج P١	٥٠٠٠ د.	%٢٥	٤٠٠٠ د.
منتج Q١	٥٥٠٠	%٢٧,٥	٤٤٠٠ د.
منتج R	٣٥٠٠	% ١٧,٥	٢٨٠٠ د.
منتج S	٦٠٠٠	% ٣٠	٤٨٠٠ د.
	٢٠٠٠٠	%١٠٠	١٦٠٠٠

ج- قائمة الأرباح والخسائر

	P١,٢ دينار	Q١,٢ دينار	R دينار	S دينار	الإجمالي دينار
التكاليف المشتركة	٤٠٠٠	٤٤٠٠	٢٨٠٠	٤٨٠٠	١٦٠٠٠
تكاليف العمليات الإضافية	١٠٠٠	٢٥٠٠	-٠-	-٠-	٣٥٠٠
تكلفة الإنتاج	٥٠٠٠	٦٩٠٠	٢٨٠٠	٤٨٠٠	١٩٥٠٠
يطرح/مخزون آخر المدة	-٠-	١٧٢٥	٥٦٠	١٢٠٠	٣٤٨٥
تكلفة المبيعات	٥٠٠٠	٥١٧٥	٢٢٤٠	٣٦٠٠	١٦٠١٥
المبيعات	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٢٨٠٠	٤٥٠٠	١٩٣٠٠
الأرباح	١٠٠٠	٨٢٥	٥٦٠	٩٠٠	٣٢٨٥
نسبة الأرباح إلى المبيعات	%١٧	%١٤	%٢٠	%٢٠	

مثال

ثلاثة منتجات مشتركة يتم تصنيعها من خلال عمليات عادية تكلفتها ٢٤٠٠٠ دينار ومخرجات المنتج JP١ هي ٢٠٠٠ كيلو جرام والمنتج JP٢ هي ٥٠٠٠ لتر والمنتج JP٣ هي ١٤٠٠٠ لتر وكانت عدد الخلطات خلال الفترة لكل منتج هي ٦ ، ٤ ، ٢ لكل من JP١ ، JP٢ ، JP٣ على التوالي .

المطلوب/ تحديد تكلفة كل من المنتجات المشتركة .

الإجابة

تكلفة كل من المنتجات موضحة بالجدول التالي :

المنتجات	الوحدات المنتجة	المعامل الموزون عدد الخلطات	مخرجات موزونة بالوحدات	النسبة المئوية	حصة التكاليف المشتركة
JP١	٢٠٠٠ كجم	٦	١٢٠٠٠	%٢٠	٤٨٠٠
JP٢	٥٠٠٠ لتر	٤	٢٠٠٠٠	% ٣٣ ١/٣	٨٠٠
JP٣	١٤٠٠٠ لتر	٢	٢٨٠٠٠	٣٣ ٢/٣	١١٢٠٠
			٦٠٠٠٠		

قوائم تكاليف المراحل والمنتجات الجانبية:

المثال التالي يوضح كيف يمكن دمج معلومات قوائم تكاليف المراحل وتكاليف المنتجات الجانبية:

مثال

المعلومات المتعلقة بالمرحلة رقم ٣ من عملية تصنيع المنتج K بشركة الصناعات الكيماوية خلال الفترة رقم ٦ كما يلى :

مخزون أول وآخر المدة	صفر
مواد منقولة من المرحلة رقم ٢	٢٠٠٠٠ لتر بسعر ٥ دينار لكل لتر
تكلفة التحويل	٦٧٠٠٠ دينار
المخرجات :	
إنتاج تام	١٢٥٠٠ لتر
منتجات جانبية	٣٠٠٠ لتر
إنتاج تالف	٢٥٠٠ لتر

والوحدات التالفة لها نفس التكوين الكيميائى للإنتاج التام ويتم إبعادها وإتلافها بتكلفة ٢ دينار للتر خوفا من التلوث البيئى الذى قد تحدثه عملية الإتلاف ، والمنتجات الجانبية يتم تغليفها بتكلفة إضافية ٢ دينار للتر الواحد وكان سعر البيع لهذه المنتجات ٣ دينار للتر الواحد ، والقيمة المتوقعة للمنتجات الجانبية للفترة الحالية تم جعلها دائنة لحساب التشغيل المرحلة ٣ وخلال الفترة كانت هناك ٢٠٠٠ لتر من المنتجات المشتركة تم بيعها .

وكانت المخرجات العادية من المرحلة لكل ١٠٠٠ لتر من المدخلات كما يلى :

منتجات تامة الصنع	٧٠٠ لتر
منتجات جانبية	١٥٠ لتر
المنتجات التالفة	١٠٠ لتر
خسائر التبخر	٥٠ لتر

المطلوب/ تصوير كل من الحسابات الآتية للفترة رقم ٦ :
- حساب التشغيل للمرحلة رقم ٣ .
- حساب المنتجات الجانبية .
- حساب المنتجات التالفة .
- حساب التلف أو الوفر (عائد) الغير عادى .

الإجابة :

هناك نوعين من الخسائر فى هذا المثال هما المنتجات التالفة والخسائر الناتجة عن عملية التبخر وفى كل نوع من الضرورى التمييز بين خسائر التلف العادي وخسائر التبخر العادي من ناحية ومن ناحية أخرى التمييز بين الخسائر والوفر (العوائد) الغير عادية .

وتوجد نقطة أخرى تتعلق بالتلف العادي وهي تحديد ما إذا كان هذا التلف له قيمة بيعية يمكن أن تحمل إلى حساب التشغيل كقيمة دائنة ، وتكلفة الإستغناء أو الإتلاف يتم تحميلها الى حساب التشغيل كقيمة مدينة .

خطوة -١- تحديد المخرجات وكمية التلف:

	لتر	الوحدات المعادلة
منتجات تامة الصنع	١٢٥٠٠	١٢٥٠٠
منتجات جانبية	٣٠٠٠	٠
التلف العادى (١٠٠×٢٠)	٢٠٠٠	٠
التلف الغير عادى (٢٥٠٠ -٢٠٠٠)	٥٠٠	٥٠٠
خسائر عادية من التبخر(٥٠×٢٠)	١٠٠٠	٠
خسائر غير عادية(رصيد) التبخر	١٠٠٠	١٠٠٠
	٢٠٠٠٠	١٤٠٠٠

خطوة -٢- حساب تكلفة الوحدات من المخرجات والوحدات التالفة:

مواد من المرحلة -٢-	١٠٠٠٠٠ دينار
تكاليف التحويل	٦٧٠٠٠ دينار
التلف العادي"تكلفة الإستغناء" ٢٠٠٠× ٢ .د	٤٠٠٠ دينار
	١٧١٠٠٠ دينار
يطرح القيمة البيعية للمنتجات الجانبية(٣٠٠٠×١دينار)	٣٠٠٠ دينار
	١٦٨٠٠٠ .د

إذا تكلفة الوحدة المعادلة = ١٦٨٠٠ ÷ ١٤٠٠٠ = ١٢ دينار

الخطوة ٣ والخطوة ٤ حساب إجمالى تكاليف المخرجات والوحدات التالفة وتصوير الحسابات المطلوبة :

حساب التشغيل – مرحلة ٣–

مدين			دائن		
القيمة	الوحدات	البيان	القيمة	الوحدات	البيان
١٠٠٠٠٠		حـ/ التشغيل مرحلة ١	٣٠٠٠		حـ/ منتجات جانبية-مبيعات
٦٧٠٠٠		حـ/ تكاليف التحويل	١٥٠٠٠٠		حـ/إنتـاج تـام
٤٠٠٠		حـ/ التلف العادي (تكاليف إتلاف)			١٢٥٠٠×١٢ د
			١٢٠٠٠		حـ/ التلف غير عادى-تبخر
					١٠٠٠×١٢ د
			٦٠٠٠		حـ/ التلف غير عادى
					٥٠٠ × ١٢ د
١٧١٠٠٠			١٧١٠٠٠		

حساب المنتجات الجانبية

مدين			دائن		
القيمة	الوحدات	البيان	القيمة	الوحدات	البيان
٤٠٠٠		حـ/ النقدية-تكلفة التعبئة	٦٠٠٠		حـ/ النقدية
		٢٠٠٠× ٢ دينار			مبيعات٢٠٠٠لتر×٣ دينار
٣٠٠٠		حـ/ التشغيل – مرحلة ٣	١٠٠٠		رصيد آخر المدة
٧٠٠٠			٧٠٠٠		

بإفتراض أن المنتجات الجانبية الغير مباعة لم يتم تعبئتها بعد " أي أن المخزون إذا لم يتم تعبئته بعد فيتم تقييمه عند سعر البيع ".

حساب التلف العادي

مدين			دائن		
القيمة	الوحدات	البيان	القيمة	الوحدات	البيان
٤٠٠٠		حـ/ النقدية – تكلفة إتلاف	٤٠٠٠		حـ/ التشغيل – مرحلة ٣
٤٠٠٠			٤٠٠٠		

تكلفة إتلاف الوحدات التالفة تلف عادي ٢٠٠٠ لتر × ٢ دينار .

حساب التلف الغير عادي

مدين			دائن		
القيمة	الوحدات	البيان	القيمة	الوحدات	البيان
١٠٠٠		حـ/ النقدية – تكلفة إتلاف	٧٠٠٠		حـ/ الأرباح والخسائر
		٥٠٠ لتر × ٢			
٦٠٠٠		حـ/ التشغيل – مرحلة ٣			
٧٠٠٠			٧٠٠٠		

وفى الختام نود الإشارة إلى أن إستخدام طرق التوزيع يعتمد على بعض الأسس منها طبيعة المنتج والتجربة العملية للشركة مع تطبيق إحدى هذه الطرق ومدى ملاءمتها لمتطلبات التقارير الداخلية والتي تساعد متخذي القرارات في تجميع المعلومات المطلوبة لإتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب .

ربحية العملاء Customers Profitability
ما هي .. وكيفية تحليلها !!

بقلم : عماد الحانوتي
مدير مالي
عضو المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ASCA

تعتبر ربحية العملاء Customers profitability موضوعا جديدا في مجال المحاسبة الادارية ولكنها تعتبر احدى المواضيع المهمة جدا والاساسية ضمن نطاق المحاسبة الادارية ، وقد تعودنا أن تركز المحاسبة الادارية على المنتجات أو الدوائر أو المناطق التسويقية ولكن ليس على تحليل ربحية العملاء ومدى أهميتها للمنشأة ، وربحية العملاء مهمة لاجل وضع معايير لكل عميل لمعرفة مدى الربح الصافي الذي يتم تحقيقة من ذلك العميل أولا ومن ثم ضمن قائمة أو نطاق مجموعة العملاء ، ومن خلال تحليل الربحية تستطيع الشركة أو المنشأة أن تخطط بشكل أفضل لاجل استراتيجيتها التسويقية أو علاقاتها مع العملاء لاجل منفعة كلا الطرفين ، ولا يقتصر تحليل ربحية العملاء على الشركات التجارية أو الصناعية وانما يعتبر هذا الموضوع مهم جدا للبنوك لاجل تقييم عملائها ومدى ربحيتهم اذ ليس بالضرورة أن يكون اكبر العملاء لدى ذلك البنك أكثرهم ربحية وليس بالضرورة أن يكون متوسطهم أكثرهم ربحية اذا ما قورن بعميل صغير نسبيا .

لقد أصبح موضوع تحليل ربحية العملاء من الاهمية بمكان بحيث أن شركات برمجة الكمبيوتر اصبحت تهتم له وتحاول أن تضع برامج مناسبة ومتكاملة Integrated لاجل الوصول الى تحليل ربحية كل عميل على حدة ومن ثمن مجموعة العملاء أو حتى ربحية كل منطقة على حدة.

عناصر تقرير تحليل ربحية العملاء

يعرف كل من له علاقة بالمحاسبة المالية بأن نتيجة الربح الصافي أو الخسارة لمنشأة ما لسنة مالية تتضمن المعادلة البسيطة التالية :

صافي المبيعات	٠,٠٠٠
تكلفة المبيعات	(٠,٠٠٠)
الربح القائم	٠,٠٠٠
المصرفات	(٠,٠٠٠)
صافي الربح (الخسارة)	٠,٠٠٠

وفي الحقيقة أن تحليل ربحية العملاء لا يختلف كثيرا عن هذه المعادلة ، ولكن التفصيلات التي يتطلبها التحليل كثيرة جدا للوصول الى الربح الحقيقي للعميل ولا ننسى أن هذا التحليل يعتبر موضوعا ضمن المحاسبة الادارية وليس المحاسبة المالية ، وكما نعرف بأن المحاسبة الادارية تستمد معلوماتها من المحاسبة المالية والتي بدونها لا تستطيع المحاسبة الادارية بأن تقوم بمهامها.
يتكون تقرير ربحية العملاء من العناصر التالية :

١. الايرادات Customer Revenues
٢. التكاليف Customer Costs

١. الايرادات Customer Revenues :

للوصول الى رقم الايرادات لكل عميل يجب معرفة تعاملة مع المنشأة ، ويجب كذلك معرفة الاتفاقيات معة من حيث الدفع وكيفية توصيل البضائع له ، إن جميع هذة المعلومات من الأهمية بمكان لاجل الوصول الى رقم دقيق للايردات لذلك العميل وتتكون الايرادات من التالي:

المبيعات
الخصومات (نسبة مئوية من المبيعات ، ١٥% مثلا)

شروط البيع
الدفع (٣٠ يوم ، أو ٢% خلال ١٠ أيام مثلا)
كيفية التوصيل (موقع العميل ، أو تسليم المستودعات)
مرتجعات البضائع (٢% من صافي المبيعات مثلا)

إن رقم المبيعات سيكون معروفا ونسبة الخصومات ستكون رقما من المبيعات ، أما كيفية الدفع فسوف يكون لها علاقة بالفوائد البنكية ، إذ أن العميل أعلاه يجب أن يدفع بحسب الاتفاق خلال ٣٠ يوم أو خلال ١٠ أيام ليحصل على ٢% كخصم. إن الدفع خلال هذه الفترة سوف يوفر على المنشأة فوائد بنكية لمدة ٢٠ يوم يجب أن تحسب ضمن ربحية العملاء ، ومن المفهوم أن الفائدة البنكية ليست بالضرورة أن تكون بنفس نسبة الخصم الممنوحة للعميل ولنفترض أن الفائدة البنكية هي ١% شهريا وأن المبلغ الصافي للمبيعات أعلاة ١٠٠٠ دينار وأن العميل دفع ضمن ١٠ أيام فان التأثير على الربحية والفوائد البنكية سيكون كالتالي:

١٠٠٠x٢% = ٢٠ دينار قيمة الخصم
١٠٠٠-٢٠ = ٩٨٠ قيمة المبلغ الصافي المدفوع
٩٨٠x١%x٢٠/٣٠ = ٦,٥٣٣ قيمة الفوائد الموفرة
٢٠-٦,٥٣٣ = ١٣,٤٦٧ قيمة صافي فوائد التمويل

وأما مرتجعات البضائع المسموح بها فهي أيضا ستكون نسبة مئوية من صافي المبيعات. وباكتمال جميع عناصر الايرادات أعلاه يكون قد تم التوصل الى صافي قيمة الايرادات لذلك العميل.

٢. التكاليف Customer Costs:

تعتبر التكاليف من الاهمية بمكان بالنسبة الى تحليل ربحية العملاء وبدون فهم أفضل للتكاليف ، لن يتم تحليل ربحية العملاء بشكل دقيق ، فالتكاليف في هذه الحالة لا تقتصر على تكاليف البضائع ، بل يدخل بها كل مصروف تم صرفة على ذلك العميل حتى مصاريف المكالمات الهاتفية ، وللوصول الى جميع عناصر التكاليف وكيفية حسابها فان المنشأة بحاجة الى أن تقوم بخطوات مهمة لتحديد كلفة التكاليف ، وفي الحقيقة فان على المنشأة أن تعتمد أسلوب التكاليف اساسة النشاط Activity Based Costing (ABC) لتحديد التكاليف ، ولاجل الوصول الى الهدف فان التكاليف يلزمها تحديد خطوتين :

١- تحديد النشاط Activity Area
٢- تحديد عنصر النشاط ونسبته Cost Driver and Rate

وتحديد النشاط يحدده طبيعة عمل ونشاط المنشأة ، أما تحديد عنصر النشاط ونسبته فتحدده المحاسبة المالية من خلال البيانات التاريخية والموازنة وكذلك دائرة التكاليف اذا كان نشاط المنشأة صناعيا . ولنفترض أن نشاط المنشأة صناعيا فان تحليل التكاليف مثلا سوف يكون كالتالي :

تحديد النشاط	تحديد عنصر النشاط ونسبتة
أخذ الطلبيه	١٠ دينار للطلبيه
تحضير الطلبيه	١٥ دينار للطلبيه
توصيل الطلبيه	٢٠ دينار للطلبيه أو الرحله
استهلاك الوقود	١ دينار لكل كيلومتر
انشاء الطلبيه	٤٠ دينار للطلبيه
زيارة للعملاء	٢٥ دينار للزياره الواحده
الفواتير	١ دينار للفاتوره
زيارات للتحصيل	٣٠ دينار للزيارة الواحدة
المكالمات الهاتفية	١ دينار لكل مكالمة
البضائع المرتجعة	١٠ دينار لكل حالة
تخزين البضائع المرتجعة	١ دينار لكل قطعة
المناولة	١٠ دينار للطلبية

والآن وقد تم تحديد الانشطة وعناصرها ونسبتها بحسب نظام ABC فان الخطوة التالية في التحليل هي حالات التكرار لكل نشاط أعلاه ليصار الى تحديد المبلغ النهائي لكل نشاط على حدة ، فمثلا فان أخذ الطلبية تكلفتة ١٠ دينار للطلبية واذا ما تكرر هذا النشاط ثلاث مرات فان التكلفة النهائية سوف تصبح ٣٠ دينار ، وبهذا يتم استخراج المبلغ النهائي لهذا النشاط ، واذا ما كانت زيارات التحصيل مرتين فان المبلغ النهائي سيكون ٦٠ دينار ، وهكذا دواليك ، ولكن يبرز سؤال كيف للمنشأة أن تعرف تكرار الانشطة الاخرى وخاصة أنها غير متوفرة في نظام المحاسبة المالية والجواب أنة يجب على كل قسم في المنشأة أن يحتفظ بسجلات احصائية تبين الاحداث التي حصلت في ذلك القسم فمثلا فان قسم المبيعات يكون مسؤولا عن زيارات العملاء والتحصيل والمكالمات الهاتفية وقسم المستودعات يكون مسؤولا عن كل ما يتم تسليمة أو استلامة من البضائع واحصائها وعددها وكل ما له علاقة بالطلبية وجميع هذة التقارير تذهب الى المحاسب الاداري والذي يجب أن يكون مسؤولا عن استخراج تقرير ربحية العملاء .

تقرير وشكل تحليل ربحية العملاء

عندما تصبح جميع المعلومات السابقة متوفرة ومكتملة وخاصة التكاليف فإنه بالإمكان استخراج تقرير تحليل ربحية العملاء ويتكون التحليل على العناصر والبنود التالية وذلك بحسب الحالة الآنفة الذكر :

١) الايرادات	
المبيعات	١٢٠٠
الخصومات (١٥%)	(١٨٠)
صافي الفاتورة	١٠٢٠
مرتجعات البضائع (٢%)	(٢٠)
صافي المبيعات	١٠٠٠
يطرح:	
خصم تعجيل الدفع (١٠ أيام)	(٢٠)
يضاف:	
الفوائد الموفرة (١٠ أيام)	٦
صافي الايرادات	٩٨٦
تكلفة البضاعة المباعة	٤٠٠
الربح القائـــم	٥٨٦

٢) التكاليـف	
أخذ الطلبيه	٣٠
تحضير الطلبيه	٤٥
توصيل الطلبيه	٦٠
استهلاك الوقود	٥٠
انشاء الطلبيه	١٢٠
زيارة العملاء	٥٠
الفواتير	٣
زيارات التحصيل	٦٠
المكالمات الهاتفيه	١٠
البضائع المرتجعه	٢٠
تخزين البضائع المرتجعه	٣٢
المناوله	٣٠
صافي التكاليف	٥١٠
صافي ربح العميل	٧٦

كما هو ملاحظ أعلاه فاننا لو حاولنا استخراج الربح كما في حالة المحاسبة المالية فإنه سوف يختلف قطعيا عن الرقم الذي تم استخراجة في حالة تحليل ربحية العملاء والتي يدخل في عناصرها أدق التفاصيل والتي صرفت أو كان لها علاقة بذلك العميل ، ولو حاولنا التدقيق في عناصر التكاليف على وجة الخصوص والتي تحتل حيزا مهما وعناصر متشعبة في مجال تحليل ربحية العملاء ، فاننا سوف نلاحظ أنة ليست كل العناصر لها علاقة مباشرة بعناصر المحاسبة المالية وان كانت في الحقيقة تشترك

ضمن قائمة المصاريف ولكن بشكل آخر ولكنها هنا مفصلة تماما بحسب المصروف الذي صرف على ذلك العميل ، وكذلك نلاحظ بأن بعض البنود لها علاقة بحساب التصنيع أو الانتاج في حالة المحاسبة المالية وحتى ضمن مصاريف البيع والتوزيع ومن خلال التحليل أعلاه نجد أن ذلك العميل يعطي ربحا صافيا حوالي ٧,٧% من صافي المبيعات ، فهل في نظر المنشأة أن هذا الربح يعتبر مقبولا أم لا ؟ واذا كان غير مقبولا فكيف للمنشأة أن تجعل هذا العميل أكثر ربحية لها ؟ وهل ذلك له علاقة بزيادة مبيعاتها لذلك العميل أو له علاقة بالتكاليف ؟ أم هل له علاقة بالفوائد البنكية ؟ وللاجابة على هذة التساؤلات يجب على ادارة المنشأة أن تدرس بعناية حالة العميل وليس بالضرورة أن زيادة المبيعات تجعل ذلك العميل أكثر ربحية ، بل إن ضبط التكاليف له علاقة كبيرة بجعل ذلك العميل أكثر ربحية ، فمثلا من الممكن الاتفاق مع العميل على تخفيض عدد زيارات التحصيل أو بالاتفاق معة على دمج طلبياته لأجل تخفيض مصاريف تحضير الطلبيات وأخذها وبذلك فان ربحية العميل سوف ترتفع بالتأكيد. إن زيادة المبيعات لن تجعل ذلك العميل أكثر ربحية اذا لم يرافقها دراسة عملية لخفض التكاليف ، فبذلك تستطيع المنشأة أن تحصل على ربحية أعلى.

فوائد تحليل ربحية العملاء

إن تحليل ربحية العملاء يعتبر مهما جدا للإدارة فمن خلالها تستطيع الإدارة أن تحقق المنافع التالية :

- تستطيع الإدارة أن تسلط الضوء على أكثر العملاء ربحية رغم أنهم ربما لا يكونون أكبرهم حجما.
- تستطيع الإدارة أن تتأكد أن أكثر العملاء يحصلون على أفضلية عليا من الخدمات والميزات.
- تستطيع الإدارة أن تركز على العملاء ذوي الربحية المتدنية وأن تبذل جهودها لتجعلهم ذو ربحية معقولة.
- تستطيع الإدارة أن تعمل على ترتيب Rank العملاء بناء على ربحيتهم وليس على مقدار مشترياتهم.
- تستطيع الإدارة أن تعرف كم هي نسبة العملاء المربحين ، وكم هي نسبة العملاء غير المربحين.
- إن تحليل ربحية العملاء تمكن الادارة من تقوية علاقاتها مع العملاء الأكثر ربحية.
- تستطيع المنشأة من حماية عملائها المربحين من منافسيهم من خلال تقديم خدمات أفضل لهم.
- تستطيع المنشأة أن تدرس استراتيجيتها التسويقية لجعل العملاء أكثر ربحية ، كما تستطيع أن تركز من خلال هذه الاستراتيجية على مناطق محددة سواء كانت أكثر ربحية بحمايتها من المنافسة أو التركيز على المناطق ذات الربح المتدني لجعلها أكثر ربحية.

مكاتب الاتصال

المملكة الأردنية الهاشمية

عمـــــان

الأستاذ محمد مصطفى قاسم
المجمع العربي للمحاسبين القانونيين
ص.ب ٩٢٢١٠٤ عمان ١١١٩٢
هاتف ٥٦٩٨٢٨٢/٥٦٧٦٥٢٢ (٦-٩٦٢)
فاكس ٥٦٧٦٥٢٣ (٦-٩٦٢)
موقع إنترنت www.ascasociety.org
بريد الكتروني info@ascasociety.org

المملكة العربية السعودية

الرياض

الأستاذ بسام أبو غزالة
بناية الخالدية - الطابق الثاني
المدخل الجنوبي - شارع العليا العام
ص.ب ٩٧٦٧ الرياض ١١٤٢٣
هاتف ٤٦٤٢٩٣٦ (١-٩٦٦)
فاكس ٤٦٥٢٧١٣ (١-٩٦٦)
بريد الكتروني tagco.riyadh@tagi.com

جمهورية مصر العربية

القاهرة

الأستاذ محمد عبد الحفيظ
٥١ شارع الحجاز –الطابق التاسع-المهندسين-الجيزة
ص.ب ٩٦ إمبابة ١٢٤١١
هاتف ٣٤٧٩٩٥٢/٣٤٦٢٩٥١ (٢٠٢)
فاكس ٣٤٤٥٧٢٩ (٢٠٢)
بريد الكتروني tagco.cairo@tagi.com

المملكة العربية السعودية

جدة

الأستاذ صالح دبابنة
شارع الملك فهد – عمارة علي التركي
ص.ب ٢٠١٣٥ جدة ٢١٤٥٥
هاتف ٦٧٢٤٩٣٣/٦٧١٦٩١٥(٢-٩٦٦)
فاكس ٦٧١١١٩٠ (٢-٩٦٦)
بريد الكتروني tagco.jeddah@tagi.com

جمهورية مصر العربية

الإسكندرية

الأستاذ إبراهيم عبد الرازق

٦ شارع إبراهيم شريف /مصطفى كامل

٢٥ شارع طلعت حرب
هاتف ٥٤٦٩٥٩٦/٥٤٦٢٨٢٩
فاكس ٥٤٥٣٨٦٢
الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

المملكة العربية السعودية

الخبر

الأستاذ إبراهيم الأفغاني

عمارة فلور العربية(برج الجفالي)-الطابق الثالث

طريق الخبر الدمام السريع
ص.ب ٣١٨٧ الخبر ٣١٩٥٢
هاتف ٨٨٢٠٩٤٠/٨٨٢١٢٩١ - فاكس ٨٨٢١٠٣٢(٣-٩٦٦)
بريد الكتروني tagco.khobar@tagi.com

مملكة البحرين
المنامة

الأستاذ منيب حمودة
يونيتاك هاوس – الدور الأول
شارع الحكومة
ص.ب ٩٩٠ المنامه
هاتف ٢٢٤٦٥٤ (٩٧٣)
فاكس ٢١٢٨٩٠ (٩٧٣)
بريد الكتروني tagco.bahrain@tagi.com

سلطنة عُمان
مسقط

الأستاذ عوض جميل عوض
بيت حطاط - شارع النهضة
وادي عدي - مكتب رقم ٢١٧-٢١٩
ص.ب ٢٣٦٦ روي ١١٢
هاتف ٥٦٠١٥٣/٥٦٠٧٤٠ (٩٦٨)
فاكس ٥٦٧٧٩٤ (٩٦٨)
بريد الكتروني tagco.oman@tagi.com

دولة الكويت

الكويت

الأستاذ فوزي شاهين
شارع فهد السالم – بناية السوق الكبير
الطابق التاسع – الجناح الشرقي
ص.ب ٤٧٢٩ الصفاه ١٣٠٤٨
هاتف ٢٤٣٣٠٠٤ (٩٦٥) (٧) خطوط
فاكس ٢٤٤٠١١١ (٩٦٥)
بريد الكتروني tagco.kuwait@tagi.com

دولة الإمارات العربية المتحدة
أبو ظبي
الأستاذ مروان أبوصهيون
بناية المصرف العربي للإستثمار والتجارة الخارجية
الطابق الثامن – شارع الشيخ حمدان
ص.ب ٤٢٩٥ أبو ظبي
هاتف ٦٧٢٤٤٢٥/٦٧٢٤٤٢٦ (٢-٩٧١)
فاكس ٦٧٢٣٥٢٦ (٢-٩٧١)
بريد الكتروني tagco.abudhabi@tagi.com

دولة الإمارات العربية المتحدة
دبي
الأستاذ زياد عيده
بناية محمد عبد الرحمن البحر
شارع صلاح الدين الأيوبي
ص.ب ١٩٩١ ديرة – دبي
هاتف ٢٦٦٣٣٦٨/٢٦٦٣٣٦٩ (٤-٩٧١)
فاكس ٢٦٦٥١٣٢ (٤-٩٧١)
بريد الكتروني tagco.dubai@tagi.com

دولة الإمارات العربية المتحدة
رأس الخيمة
الأستاذ طلعت الزبن
بناية السير رقم ١ – الدور السابع
شارع عُمان – النخيل
ص.ب ٤٠٣ رأس الخيمة
هاتف ٢٢٨٨٤٢٧/٢٢٨١٨٦٢ (٧-٩٧١)
فاكس ٢٢٨٥٩٢٩ (٧-٩٧١)
بريد الكتروني tagco.rak@tagi.com

دولة قطر

الدوحة

الأستاذ حازم السرخي
بناية مركز عبر الشرق
الدور الثالث - طريق المطار
ص.ب ٢٦٢٠ الدوحة
هاتف ٤٤٤٠٩١١/٤٤٢٤٠٢٣/٤٤٢٤٠٢٤ (٩٧٤)
فاكس ٤٣٥٥١٧٥ (٩٧٤)
بريد الكتروني tagco.qatar@tagi.com

فلسطين
غزة
الأستاذ زهير الناظر
شارع الشهداء - الرمال
برج فلسطين - الطابق الثالث
ص.ب ٥٠٥ غزه
هاتف ٢٨٢٤١٦٦/٢٨٢٦٩١٧ (٨-٩٧٠)
فاكس ٢٨٤٠٣٨٧ (٨-٩٧٠)
بريد الكتروني tagco.gaza@tagi.com

فلسطين
رام الله
الأستاذ جمال ملحم
عمارة البرج الأخضر – الطابق الخامس
شارع النزهة – بجانب مكتبة رام الله
ص.ب ٣٨٠٠ البيرة
هاتف ٢٩٨٨٢٢١ - فاكس ٢٩٨٨٢١٩ (٢-٩٧٠)
بريد الكتروني tagco.ramallah@tagi.com

فلسطين
نابلس
الأستاذ الدكتور نافذ أبو بكر
عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة النجاح الوطنية
ص.ب (٧) و (٧٧)
هاتف ٣٨١١١٤/١٥/١٦/١٧ (٩-٩٧٠)
فاكس ٢٣٨٧٩٨٢ (٩-٩٧٠)
بريد الكتروني president@najah.edu

دولة الإمارات العربية المتحدة
الشارقة
الأستاذ علي الشلبي
برج الهلال - الطابق ١٢
كورنيش البحيرة
ص.ب ٩٥٢ الشارقة
هاتف ٥٥٦٣٤٨٤ (٦-٩٧١)
فاكس ٥٥٦٢٩٤٧ (٦-٩٧١)
بريد الكتروني tagco.sharjah@tagi.com

فلسطين
بيت لحم
الدكتورة هند سلمان
مدير مركز التطوير الاداري
جامعة بيت لحم
ص.ب (٩)
تليفاكس ٢٧٤٥٥٥٩ (٢-٩٧٠)
موقع إنترنت www.bethlohom.edu
بريد الكتروني bdc@netvision.net.il

الجمهورية اللبنانية
بيروت
الأستاذ حبيب أنطون
الصنائع- شارع علم الدين
بناية الحلبي – الطابق الاول
ص.ب ٧٣٨١ -١١
هاتف ٧٤٦٩٤٧ (١-٩٦١)
فاكس ٣٥٣٨٥٨ (١-٩٦١)
بريد الكتروني tagco.beirut@tagi.com

الجمهورية اليمنية
صنعاء
الأستاذ فتحي أبو نعمة
شارع الزبيري - عمارة عبدالله إسحاق
الطابق الرابع
ص.ب ٢٠٥٥ صنعاء
هاتف ٢٤٠٨٩٩/٢٤٠٨٨٥ (١-٩٦٧)
فاكس ٢٦٣٠٥٣ (١-٩٦٧)
بريد الكتروني tagco.yemen@tagi.com

الجمهورية التونسية
تونس
الأستاذ حازم أبو غزالة

شقه B.3.2 7 نهج (8002) ، مونبليزير تونس (1002)

ص.ب (44) (1013) المنزه (9)

هاتف 499-848 – 024-841 (216 1)

فاكس 665-849(1 216)
بريد الكتروني agip.tunisia@tagi.com

UNITED KINGDOM
LONDON
Mr. Antoine Mattar

Consolidated Contractors

International 62 Brompton Road

London SW3 1BW
Tel: 442072251424 – Mob. : 447860461541
Fax: 442075898167
mattar@blueyonder.co.uk

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
طرابلس
الأستاذ عبد السلام كشادة
(4) شارع دمشق / الدور الثاني
ص.ب (4769) طرابلس
هاتف 3334289/3330941 (218-21)
فاكس 4446888 (218-21)
بريد الكتروني akashadah@lttnet.net

الجمهورية السودانية
الخرطوم
الأستاذ محمد الحاج يونس
شارع ٤٧ - بناية رقم ١٩ الطابق الثاني
مكتب رقم ٢ – عمارة الفاروق - الخرطوم (٢)
ص.ب ٧٠٢٤ وزارة التجارة
هاتف ٤٦٨٤٧٠ - فاكس ٤٧٢٥٥٧ (١١-٢٤٩)
بريد الكتروني agip.sudan@tagi.com

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الجزائر
الأستاذ محمد الصايغ
(175) شارع كريم بلقاسم
الجزائر – الجزائر العاصمة
ص.ب (148) الجزائر (16004)
هاتف 748989-745139-749797
فاكس 746161 (21-213)
بريد الكتروني tagco.algeria@tagi.com

الجمهورية العربية السورية
دمشق
الأستاذ محمد عمار العظمة
جسر الثورة - شارع الاتحاد - عمارة البدين
الطابق السابع - مكتب ٧٠٣/٧٠٢
ص.ب ٣١٠٠٠ دمشق
هاتف ٢٣١٦٠٥٢/٢٣١٤٤٠٣ (٩٦٣-١١)
فاكس ٢٣١٢٨٧٠/٢٣١٤٤٠٣ (٩٦٣-١١)
بريد الكتروني tagco.syria@tagi.com

الجمهورية التونسية
تونس
الأستاذ صالح بن صادق بن الحاج صالح الذهيبي
92 نهج 8600 الشرقية 1 – 2035 تونس
هاتف 2161770123 – 2161770745
فاكس 2161771266
بريد إلكتروني Salah.dhibi@planet.tn

المملكة المغربية
الدار البيضاء
الأستاذ خالد بطاش
ساحة النصر
شارع خريبكة – عمارة رقم (8)
ص.ب (10817) الدار البيضاء – بندونك
هاتف 2451946/2441693/24416698(212-2)
فاكس 2451947 (212-2)

فلسطين
طولكرم
الأستاذ محمود مصطفى أبو طعمة
مكتب الهدف للخدمات المالية والإدارية
ص.ب ٢٥٨ طولكرم
تليفاكس ٢٦٨٢٥٨٦ جوال ٠٥٩-٣٣٨٦٢٠
بريد إلكتروني hadaf-utmeh2003@yahoo.com

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى
بنغازي
الأستاذ محمد علي حسن فكرون
هاتف / منزل : ٥١٦٧٣٨٩
نقال : ٠٧٩/٩٧٢١٥٣
بريد الكتروني :mafrnn@joinnet.com.jo